النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 549 ■ من 28 مارس الى 3 أبريل 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الحرب في اكرانيا والتقاطبات الجيو-استراتيجية

09 08 07

ضيف العدد

عبد الغني القباج:

أرى عولمة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة كقطب مهيمن عالمياً بدأت صيرورة انهياره

15

في ذكرى 20 مارس، يأتينا الدرس من النيجر

11

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

مصادرة الأراضي الجماعية والتهجير القسري ممارسة عنصرية

13

كلمة العدد:

الأرض وطن يستحق أكثر من مقاومة...

تخلد شعوب العالم يوم الأرض كلما حل 30 مارس، ذكرى يوم الأرض الذي يخلد أحداث مارس 1976 لما صادر الكيان الصهيوني آلاف الهكتارات من الأراضي كانت عن حق في ملكية الفلسطينيين. الأمر الذي أطلق موجات عارمة من التظاهرات والمسيرات ومواجهات خلفت عدة شهداء وشهيدات لحركة تنظمت لأول مرة منذ سنة 1948 كرد فعل جماعي ضداً على السياسات الاستعمارية للكيان الصهيوني. ومن بين هؤلاء الشهداء الذين خلدهم التاريخ فداءً لهذه الأرض، نذكر لا الحصر: ياسين خير أحمد- محسن سيد حسن - خديجة قاسم شواهنة - رجا حسين أبو ريا - رأفت علي زهيري...

إن تخليد يوم الأرض في هذه السنة يحمل عناوين بدلالات ومعاني قوية جداً. هذا في سياق عالمي تتهافت فيه الامبريالية وكل البلدان الاستعمارية على اكتساح أكبر مساحات ممكنة من الأراضي ونهب خيراتها بالاستعمار المباشر أو عبر استنزاف خيرات هذه الأراضي وسلب شعوبها كل ما تدخره من معادن وطاقات ذات قيمة عالية. إنها الرأسمالية كما هي على طبيعتها تسعى إلى الربح السريع واستنزاف الثروات الطبيعية وتحويل ملاكها إلى عاملات وعمال في خدمة الرأسمال العالمي. لقد سئمت شعوب العالم هذا الوضع المفروض عليها قسراً، ولم تعد تقبل بتحمل كلفة الأزمات البنيوية للنظام الرأسمالي كما أصبحت تعلن عصيانها ومواجهتها للأنظمة التابعة التي تتحكم في مصير هذه الشعوب.

وعلى غرار شعوب العالم، يختار الشعب الفلسطيني ومقاومته المسلحة أن يخلد يوم الأرض هذه السنة وهو يواجه مصيره بخيار المقاومة كخيار استراتيجي. يؤكد الشعب الفلسطيني أنه الشعب الأكثر تشبثا بالأرض، ويدرك معنى ذلك في معتقداته وثقافته بمختلف أبعادها التي تتكاثف في أبهى صورة للوطن المنشود «فلسطين دولة مستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية». وهبَ الشعب الفلسطيني كل شيء من أجل حقه في العيش الكريم على أرضه لاستكمال بناء حضارته التي تتجدر بعيداً في عمق التاريخ. وهذه الملاحم التي خلدها ولازال يخلدها سيكون لها من دون شك آثار كبيرة على حياة الشعوب كلها وستحضى باهتمام كبير في كل الأوساط الأكاديمية والثقافية ومجمل العلوم لتكون موضوعاً لدراستها في كل أبعادها.

إن المقاومة حق مشروع لا يمكن إسقاطه لا بالقوانين ولا الأعراف ولا حتى بأي قوة كانت، مادامت هي قناعة جماعية لها كامل الوعي والإدراك بالتحديات والمخاطر المحتملة، وهي تتغذى بشكل دائم من قيم ومبادىء أقوى قد تأسست أول ما تأسست عليه وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها. إنها الطريق السالك نحو مواجهة الاحتلال والظلم والاستبداد والاستغلال... إن المقاومة الفلسطينية أصبحت تشكل مرجعاً ودليلاً عملياً تستفيد منه كل الشعوب التواقة إلى التحرر والانعتاق وهي بدأت فعلاً في رسم معالم الطريق إلى النصر.

حتى يكتمل هذا المشروع العظيم، لا بد له من قيادة وطنية موحدة على أرضية مبادئ وقيم جامعة بخيار استراتيجي للمقاومة المسلحة في مواجهة كيان مغتصب لا حضارة له ولا قيم سوى غريزة القتل والتوحش. المقاومة الموحدة تحت لواء قيادة وطنية تقطع مع تجارب القيادات البورجوازية الخاضعة وتبني جسور الثقة على أساس مهام التحرر من الاستعمار لا على أسس مذهبية أو ايديولوجية إقصائية. وسيكون لما بعد التحرر ما يكفي من فرص للتنافس بين مشاريع مختلفة المشارب ليكون الخيار لمن يؤمن للشعب الفلسطيني وطناً حراً على أرض ينعم فيها الجميع بالسلام والحرية والديمقراطية.

ستبقى الأرض حضناً للوطن ولن يستحق هذا الوطن إلا مَن أكرمَ شهداء الحرية وحمل راية بناء الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، تحرير وتبييض سجون الصهاينة من جميع الأسرى وإعادة إعمار وبناء المدن والقرى بمساجدها وكنائسها، مستشفياتها ومدارسها ومواصلة النضال من أجل عودة كل اللاجئين إلى الوطن فلسطين عاصمتها القدس.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

بيان للرأي العام..

حزب النهج الديمقراطي العمالي يجدد تأكيد انخراطه في كافة النضالات الشعبية ويدعو إلى التصدي الجماعي لقوانين الشغل الإنتكاسية المطروحة في الحوار الاجتماعي ولإسقاط اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني

حزب النهج الديمقراطي العمالي يجدد تأكيده الانخراط في كافة النضالات الشعبية ويدعو للتصدي الجماعي لقوانين الشغل الانتكاسية المطروحة في الحوار الاجتماعي ولاسقاط اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني

خلال اجتماعه العادي بتاريخ 24 مارس 2024، تدارس المكتب السياسي أهم القضايا التنظيمية والسياسية الراهنة وأصدر للرأي العام الوطني والدولي البيان التالي:

تستمر حكومات الدول الامبريالية وعلى رأسها الإدارة الأمريكية في الدعم المباشر للكيان الصهيوني في تنفيذ مخططه الإجرامي المتمثل في إبادة الشعب الفلسطيني وتجويعه أمام عجز المنتظم الدولي والتواطؤ المكشوف للأنظمة الرجعية العربية وضمنها المطبعة مع هذا الكيان الغاصب. لكن في المقابل تواصل المقاومة الفلسطينية التصدي للعدوان الصهيوني، وتصاعد التضامن الأممي للشعوب مع الشعب الفلسطيني في مختلف مدن وعواصم العالم بما فيها شعوب الدول الامبريالية. ولصرف أنظار شعوبها عن الجرائم الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني، سعت حكومات الدول الداعمة للصهيونية، إلى إعادة تأجيج الحرب الروسية الأوكرانية، عبر إحياء اذرعها المرتزقة لتنفيذ عملية إرهابية مريعة في روسيا ذهب ضحيتها العديد من الأبرياء.

على الصعيد الوطني تتعمق أزمة الأوضاع المعيشية للجماهير الشعبية من جراء سياسات النظام الخاضعة لتوصيات المؤسسات المالية الامبريالية والهادفة إلى تفويت كافة المؤسسات والمرافق العمومية للرأسمال الأجنبي والمحلي. ويستهدف هذا المخطط المتكامل الأركان، قطاع التعليم عبر تدمير المدرسة العمومية واجتثاث حقوق ومكتسبات نساء ورجال التعليم وتشويه سمعتهم ومكانتهم الاجتماعية، وقطاع الصحة العمومية عبر تفويت العديد من المستشفيات والمراكز الصحية للخواص، بموازاة محاولة تخريب النظام التكويني لطلبة الطب والصيدلة، ثم خوصصة الماء والكهرباء عبر خلق شركات جهوية وتحرير أسعار غاز البوطان والسكر والدقيق في أفق التصفية النهائية لصندوق المقاصة، مما سيقضي على ما تبقى من القدرة الشرائية للجماهير الشعبية.

في خضم أزمته البنيوية التي تتضح معالمها من خلال الهرولة إلى المزيد من المديونية التي فاقت الحد الموصى به من طرف صندوق النقد الدولي، ومن خلال مؤشرات المؤسسات الدولية المتخصصة التي صنفت المغرب في مراتب متدنية، يواصل النظام هروبه إلى الأمام، من خلال تصعيد هجومه على الحريات العامة باعتقال ومحاكمة الصحفيين والمناضلين وضرب الحق في حرية التعبير والاحتجاج وتعميق علاقاته مع الكيان الصهيوني في مختلف القطاعات، من جهة ومن جهة أخرى، تقديم عروض مغرية للشركات متعددة الاستيطان والشركات الصهيونية تتمثل في ضمان استغلالها البشع للطبقة العاملة وثروات البلاد والسكوت عن محاولات الحكومة الاسبانية ضم سبتة ومليلية والجزر الشمالية الى الفضاء الأوروبي "شينكن". في

> **تستمر حكومات الدول الامبريالية وعلى رأسها الإدارة الأمريكية في الدعم المباشر للكيان الصهيوني في تنفيذ مخططه الإجرامي المتمثل في إبادة الشعب الفلسطيني وتجويعه أمام عجز المنتظم الدولي والتواطؤ المكشوف للأنظمة الرجعية العربية وضمنها المطبعة**

هذا السياق، يتم الاستعداد لتنظيم جولة الحوار الاجتماعي الذي يجمع الباطرونا و النقابات تحت إشراف رئيس الحكومة، هذه الجولة تهدف الباطرونا والحكومة من ورائها، بالأساس، تمرير مراجعة بنود مدونة الشغل وتكبيل حق الإضراب وهو ما يعني إطلاق يد الباطرونا في زيادة تكثيف استغلال العاملات والعمال والإقدام على التسريحات الجماعية بمبررات واهية، بالإضافة إلى ضرب أنظمة التقاعد. وما كانت هذه الجوانب أن تدرج في جدول أعمال الحوار لولا الوضع النقابي المتسم بالضعف والتشتت ونهج القيادات النقابية لسياسة التعاون الطبقي وضعف التصدي النضالي الوحدوي للهجوم على مكتسبات الشغيلة.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، اذ، يحيي النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة في المعامل والضيعات الفلاحية ضد الباطرونا الجشعة، والاحتجاجات التي تنظمها ساكنة العديد من الأحياء الشعبية من أجل انتزاع حقوقها في الشغل والسكن والعيش الكريم، وكذلك النضالات العارمة لسكان المدن والمناطق المهمشة ضد زحف الرأسماليين على حقوقهم المكتسبة (النضال البطولي لساكنة فجيج واملشيل وبني تجيت وضحايا الزلزال...) ونضالات الطلبة والمعطلين... :

– يجدد التأكيد على انخراطه الفعلي في كافة النضالات الشعبية ودعمه لها وتضامنه مع مختلف الفئات المستهدفة بمخططات السياسة النيوليبيرالية المتبعة.

– يدعو المركزيتين الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل الى تحمل مسؤوليتهما في دعم النضالات العمالية ونهج النضال الوحدوي للدفاع عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة واعتبار محطة الحوار الاجتماعي فرصة لتحصين المكتسبات وانتزاع الحقوق وتنفيذ الاتفاقات السابقة وليس كما تسعى الباطرونا والحكومة إلى جعلها مناسبة لتمرير المخططات الرجعية والتراجعية التي تخدم مصالح الكتلة الطبقية السائدة والشركات العابرة للقارات.

– يشيد بهبة شعبنا المتمثلة في الأشكال الاحتجاجية التي تعرفها مختلف المدن المغربية لدعم الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وللمطالبة بإسقاط الاتفاقية الخيانية مع الكيان الصهيوني.

– يدعو مجددا، كافة القوى الديمقراطية و الحية إلى رص الصفوف وتشكيل جبهة عريضة وحدها الكفيلة بصد الهجوم المخزني الذي يستهدف اجتثاث ما حققه الشعب المغربي، بنضالات مريرة، من مكتسبات على مستوى الحقوق والحريات.

– يدين القمع والمنع الذي تتعرض له الحركة الطلابية ويدعوإلى توحيد وتصعيد النضال من أجل أن تلعب الجامعة المغربية دورها الطليعي في نشر العلم والثقافة التقدمية ومحاربة الجهل والفكر الخرافي.

– يطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم قادة حراك الريف المجيد.

– يدين بشدة العملية الإرهابية التي شهدتها ضاحية موسكو ويعلن تضامنه مع الشعب الروسي.

المكتب السياسي
24 مارس 2024.

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة الهجوم على حرية التعبير والتظاهر ويطالب بوقف الاعتقالات والمتابعات القضائية الانتقامية وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين

> استدعت المحكمة الابتدائية بسلا 13 مناضلا للمثول أمامها يوم الخميس 21 مارس على خلفية تنظيم وقفة احتجاجية أمام متجر كارفور بسلا يوم 25 نونبر 2023 والتي تندرج ضمن برنامج الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع لفضح هذا المتجر العالمي الداعم للكيان الصهيوني في استعماره لفلسطين وفي حربه الإبادية للشعب الفلسطيني والدعوة لمقاطعة شراء بضائعه، ووجهت لهم تهمة "المساهمة في تنظيم مظاهرة غير مرخص لها".

إننا في المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي المناهض للحركة الصهيونية ومشاريعها الاستعمارية والاستيطانية في فلسطين والشرق الأوسط والداعم للمقاومة الفلسطينية، العضو الفاعل في الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، نعتبر نضالات الجبهة مشروعة ضد المشاريع الداعمة للكيان الصهيوني ببلدنا وضد تواجد هذا الكيان المجرم على أرضنا المغربية، ونعلن ما يلي:

– شجبنا لتصاعد الهجوم على الحريات العامة وفي مقدمتها الحق في التظاهر السلمي والاحتجاج ضد كل ما يعادي مصالح شعبنا في التحرر من هيمنة الامبريالية وتغلغل الحركة الصهيونية في بلدنا، وسنستمر في دعوة الشعب المغربي، كحزب وفي إطار الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، للتظاهر والاحتجاج ضد كل أشكال التطبيع مع هذا العدو العنصري السرطاني.

– إدانتنا للمتابعة القضائية ذات الطابع السياسي في حق المناضلين 13 ، ونعتبر هذه المتابعة تضييقا صارخا على حق الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع في التعبير عن موقف الشعب المغربي المناصر للحق الفلسطيني والداعم لمقاومته من أجل وقف العدوان الصهيوني والحق في العودة والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية فوق كامل التراب الفلسطيني من النهر الى البحر وعاصمتها القدس.

– إدانتنا الشديدة للاعتقالات والمتابعات القضائية التي تطال المناضلين/ات والاصوات الحرة والتي تصاعدت وتيرتها مؤخرا في العديد من المدن المغربية ومنها متابعة المناضل محمد الإبراهمي أحد قادة حراك فكيك والحكم عليه ب 8 أشهر حبسا نافذة، ونطالب بوقفها وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

– نعتبر هذه المتابعات والاعتقالات ترهيبا في حق المناضلين المدافعين عن قضايا شعبنا في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وفصلا من فصول الانتقام من المعارضين للسياسات الرسمية المتبعة في هذا البلد المنهك أصلا بالاستبداد والفساد المستشري في كافة مؤسساته.

– نؤكد استعدادنا لمواصلة النضال ضد القمع والاستبداد، وندعو في هذا الصدد كافة القوى الحية وفي مقدمتها القوى التقدمية الى رص الصفوف والتعبئة من اجل التصدي لتغول المخزن ووضع حد لإمعانه في الاجهاز على ما حققته الحركة الديمقراطية المغربية من مكتسبات حقوقية وسياسية جزئية على علاتها، ومن أجل فرض احترام الحريات العامة وفي مقدمتها الحق في التنظيم والتعبير والتظاهر.

المكتب السياسي
21 مارس 2024.

حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة يدين الأحكام الجائرة في حق مناضلين في حراك فجيج ويعتبرها أحكاما انتقامية

عبر المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة عن استنكاره وادانته للأحكام الجائرة والقاسية في حق ناشطين في حراك فجيج معتبرا اياها أحكاما انتقامية موجهة ضد الساكنة وأطرها وفعالياتها وضربا لتاريخ المدينة وماضيها العريق.

وجاء في بلاغ صادر عن المكتب:

قضت محكمة الاستئناف بمدينة وجدة يوم الخميس 14 مارس 2024 ، برفع الحكم الابتدائي في حق معتقل حراك فكيك محمد براهمي، من 3 أشهر إلى 8 أشهر حبسا نافذا، كما حكمت بتأييد الحكم الابتدائي «ستة أشهر حبسا موقوف التنفيذ وغرامة مالية قدرها 2000 «بالنسبة لحليمة زايد.

ويأتي رفع العقوبة بعدما أصدرت المحكمة الابتدائية ببوعرفة في نهاية شهر فبراير الماضي حكما ابتدائيا أدان براهمي الملقب ب"موقو"، بثلاثة أشهر حبساً نافذاً وغرامة مالية قدرها 1000 درهم.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة ونحن نتابع احتجاجات ساكنة مدينة فكيك منذ أكثر من أربعة أشهر، ضد خوصصة الماء الصالح للشرب، وتفويته لشركة (مجموعة الشرق للتوزيع) في إطار الشركات المتعددة للاختصاصات، حيث تعيش المدينة، على وقع المسيرات والوقفات الاحتجاجية السلمية، مصحوبة بإضرابات عامة من أجل التعبير عن رفضها لقرار المجلس الجماعي القاضي بتفويت تدبير الماء إلى شركة خاصة، و بدل أن تقوم الدولة و أجهزتها الإقليمية و الجهوية بالنظر في مطالب السكان المشروعة لجأت مجددا إلى نفس الأساليب السابقة باعتقال نشطاء الحراكات و محاكماتهم .

إن المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بوجدة ، إذ يستنكر و يدين هذه الأحكام الجائرة والانتقامية والقاسية في حق محمد براهمي و حليمة زايد ويعتبرها موجهة ضد الساكنة وأطرها وفعالياتها وضربا لتاريخ المدينة وماضيها العريق يؤكد مجددا على ما يلي :

1- رفضه المطلق لهاته الأحكام الجائرة و مطالبته بإنصاف ضحاياها و إطلاق سراحهم .

2- تحيته العالية لهيئة الدفاع في مؤازرتها ودعمها لمعتقلي حراك فجيج .

3- تنديده بتفويت تدبير قطاع الماء بفجيج إلى الشركة الجهوية متعددة الخدمات وحرمان الساكنة من هذا المرفق العمومي .

4-استنكاره بالاعتداء والإهانة والعنف الذي تعرضت له المواطنة حليمة زايد، أثناء مشاركتها في وقفة سلمية أمام مقر الباشوية.

5-تضامنه المطلق مع معتقلي حراك فجيج ، ودعوته إلى أوسع عمل تضامني لإطلاق سراحهم و إنصاف ساكنة فجيج بالاستجابة الفورية لمطالبهم .

المكتب المحلي :
وجدة في 17 مارس 2024

وجدة:

مسيرة احتجاجية للأطر الصحية

تنفيذا لبرنامج النضالي ولقرار اللجنة الادارية والكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للصحة، نظم يوم الخميس 21 مارس 2024 المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للصحة بالشرق المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل مسيرة احتجاجية بالسيارات في اتجاه المديرية الجهوية للصحة. ورغم منع السلطات لهذا الشكل النضالي لمناضلي الجامعة أصروا على الانتقال الجماعي للمديرية، وخلال الوقفة الناجحة بكل مستوياتها مدعومة من بعض أطر الاتحاد المحلي بوجدة، هذه الخطوة النضالية تأتي ردا على الصمت، وعلى تردي أوضاعهم التي يعيشونها جراء السياسة المنتهجة من طرف الوزارة الوصية والحكومة معا.

وتماشيا مع الخط السياسي والنقابي للجامعة الرافض للخوصصة والهجوم على المرافق الصحي العمومي، وخلال الوقفة الاحتجاجية رفع المشاركون والمشاركات شعارات تنديدية ومطلبية، بدء بمراجعة القوانين 08.22 و09.22 بما يضمن انسجاما وصونها لحقوق ومكتسبات لشغيلة الواردة في اطارها الأصلي أي النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، وكما جاء في «بيان» المكتب الجهوي ، يرفضون لأي مساس بالوضعية النظامية والاعتبارية للأطر الصحية كموظفين عموميين وبحقوقهم المكتسبة ، ويتشبثون بسن قانون وظيفة صحية عمومية كما هو (الشأن بالنسبة لرجال القضاء وكما تم بالنسبة لنساء ورجال التعليم العمومي) بما يضمن جميع الحقوق والضمانات الواردة في النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية وتسهيل عملية تقنين التحفيزات التشريعية والمادية.

وخلال كلمة الكاتب الجهوي للقطاع الرفيق عبدالقادر حلوط حيا جميع النقابات المنضوية تحت التنظيم الجهوي للقطاع، وجاء في تصريحه بأن التوجه العام الحالي للدولة يذهب في اتجاه ضرب القطاع العمومي لصالح الرأسمال المحلي والأجنبي، تنفيذا لتوصيات المؤسسات المالية الدولية.

وعرج باختصار على جل المطالب بأصنافها الفئوية بما فيها الملفات العالقة منذ سنين ، كما استحضر في كلمته التضامن المبدئي مع جميع مستخدمي المستشفى الجامعي بفاس المتابعين، وطالب بإطلاق سراح المرضين المعتقلين.

وفي ختام كلمته التضامنية والدعم للشعب الفلسطيني من اجل حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، واحتجاجا كذلك على الابادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والجرائم ضد الانسانية.

واختتم البرنامج النضالي للجامعة لجهة الشرق بالزيارة الميدانية لمناضلي المستشفى الجامعي CHU بوجدة ولدعم حركتهم الاحتجاجية في اعتصام منذ 19 مارس 2024، وكما جاء في كلمة لمسؤول عن المكتب الموحد للمستشفى الجامعي، وكما جاء في «بلاغ انذاري» عن الحوار الاجتماعي المحلي المتوقف منذ أكثر من ثلاث سنوات من داخل المركز الاستشفائي بوجدة في تعاطي ادارة المركز مع حقوق ومطالب الشغيلة؛ وكما أقسم المسؤول النقابي بأن المكتب الموحد للمستشفى الجامعي قطع وعدا على نفسه، اما أن يصبح مستخدمي وعموم الشغيلة احرارا بكرامتهم وحقوقهم، واما حركات ومسيرات احتجاجات ستعرف اتجاها تصعيديا إلى غاية تحقيق المطالب العادلة والمشروعة .

نقابي

شتوكة ايت بها:

الباطرونا الزراعية مستمرة في حربها على العمل النقابي

تتعرض الطبقة العاملة بالقطاع الزراعي باشتوكة أيت باها لأشتى أنواع الاستغلال والقهر من طرف الباطرونا الجشعة التي همها مراكمة الأرباح على حساب الحقوق البسيطة للعمال والعاملات وعدم الالتزام ببنود قانون الشغل – على علاته – في جانبه المتعلق بحقوق العمال والعاملات ، وفي هذا الاطار يتعرض عمال الضيعات المسماة « ضيعات عمر أعراب » بمركز تين منصور جماعة انشادن باشتوكة أيت باها للاستغلال المستمر و محاربة العمل النقابي ، فمباشرة بعد تأسيسهم لمكتب نقابي في إطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي(UMT) خلال شهر فبراير وحصولهم على وصل الايداع يوم 20 فبراير 2024 واخبار مفتشية الشغل بذلك ،و تحديد مطالبهم ووضعها لدى مندوبية الشغل والمتمثلة أساسا في: (التصريح بأيام العمل لدى CNSS – منحة الأقدمية – الزيادة في الأجرة – تحسين ظروف الشغل – بطاقة الشغل....) حتى بدأ مسلسل التضييق و محاربة كل أشكال العمل النقابي /التنظيم ونذكر منها:

– الإقدام على محاولة تنقيل بعض أعضاء المكتب النقابي وعمال آخرين الى ضيعة أخرى بجماعة أيت اعميرة ورفضهم لهذا الاجراء التعسفي في غياب توفير وسائل النقل.

– مطالبة القاطنين بالسكن الوظيفي المعروف ب (Secteur) بالضيعة بإخلائه ومغادرته والإقدام على قطع التيار الكهربائي عنه.

– توجيه انذارات كتابية لأعضاء المكتب ومنهم الكاتب العام عن طريق مفوض قضائي .

– تعرض أحد العمال للسب والقذف ومحاولة ابتزازه والضغط عليه من أجل تصفية علاقته الشغلية.

– تلفيق تهم وأخطاء ودعوة عامل لجلسة استماع يتم الاقدام بعدها مباشرة على إصدار قرار الفصل والطرد من العمل.

– توجيه اشعار كتابي الى الكاتب العام للمكتب النقابي من أجل نقله الى ضيعة أخرى بمبرر نقص وقلة الشغل بذات الضيعة التي يشتغل بها حاليا رغم أنه يَسْتَقْدِمُ إليها عمالاً جُدُدا.

و انطلاقا مما هو متوفر فإن الهجوم الكاسح الذي تشنه الباطرونا على العمال والعاملات يتم في ظل اختلال التوازن و اصطفاف السلطات الشغلية والمحلية الى جانب الباطرونا وتواطؤها المكشوف وعدم قيامها بواجبها في فرض تطبيق قانون الشغل واحترام حقوق العمال كاملة غير منقوصة وهو الأمر الذي يستدعي تصعيد النضال وفضح كل الجهات المتواطئة ضد الطبقة العاملة الزراعية .

وتجدر الإشارة الى أن المكتب النقابي بتأطير من المكتب الاقليمي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي باشتوكة أيت باها قد قرر الدخول في أشكال احتجاجية أمام الضيعة الفلاحية من خلال المراسلة التي وجهها إلى قائد قيادة إنشادن يومه الأربعاء 20 مارس 2024.

ل . ح

اشتوكة ايت بها

عمال نقابيون في اعتصام احتجاجا على توقيفهم عن العمل

أقدم صباح يوم الاثنين 25 مارس 2024 أربعة أعضاء من المكتب النقابي- بما فيهم الكاتب العام للمكتب – للضيعات المسماة «عمر أعراب» بمزارع دوار تين منصور جماعة وقيادة إنشادن إقليم اشتوكة أيت باها على الدخول في اعتصام امام الضيعة وذلك على إثر التوقيف عن العمل الذي أقدم عليه الباطرونا يوم أمس الأحد 24 مارس 2024، نتيجة تأسيسهم لمكتب نقابي في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي للدفاع عن حقوقهم ومطالبهم البسيطة والمشروعة والمتمثلة أساسا في التصريح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS ومنحة الأقدمية والزيادة في الأجرة وفق الزيادات الأخيرة التي عرفها القطاع الخاص وتوفير شروط العمل المناسبة.

إلا أن للباطرونا رأي آخر وهو محاربة العمل النقابي واجتثاثه في مهده والاستمرار في استغلال العمال وهضم حقوقهم و مراكمة الأرباح بتواطؤ مكشوف مع مفتشية الشغل ببيوكرى التي لم تكلف نفسها حتى زيارة الضيعات والوقوف على أوضاع العمال وظروف اشتغالهم وتسلك مناورات بغاية الالتفاف على مطالب العمال وتسوية الملف لصالح الباطرون على حساب حقوق العمال انطلاقا من تطبيق قانون الشغل واحترام حرية العمل النقابي الذي يضمنه الدستور.

كل الدعم والتضامن مع هؤلاء العمال من أجل تحقيق مطالبهم العادلة..

الحسن. ع

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تجدد ادانتها للعدوان الصهيو ـ أمريكي على الشعب الفلسطيني وتعلن دعمها للنضالات القطاعية والشعبية وتشبثها بتنفيذ الالتزامات، ورفضها تفويت مؤسسات الصحة العمومية...

جددت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إدانتها الشديدة لحرب الإبادة الجماعية التي يقوم بها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني البطل، مطالبة بوقف كل أشكال التطبيع مع هذا الكيان المجرم، كما قررت في هذا السياق، تخليد ذكرى يوم الأرض (30 مارس) في كل الاتحادات المحلية، ودعت في الاطار ذاته، الشغيلة الكونفدرالية إلى الانخراط في كل أشكال دعم ومساندة الشعب الفلسطيني.

كما عبّرت المركزية النقابية في بلاغ للمكتب التنفيذي صدر اثر اجتماعه يوم الأربعاء 20 مارس عن دعمها ومساندتها لكل القطاعات التي تخوض فيها النقابات الوطنية احتجاجات ومعارك نضالية من أجل مطالبها العادلة والمشروعة والتي تواجهها الحكومة بالتجاهل والصمت أحياناً، وبالقمع والتضييق أحيانا أخرى، (الصحة، الجماعات الترابية، العدل، قطاعات الأشغال العمومية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والفنادق، والأرصاد الجوية، وأعوان الحراسة الخاصة والنظافة والطبخ، التعليم الأولي...).

واعرب المكتب التنفيذي لمركزية (ك د ش) عن تضامنه مع الموقوفات والموقوفين على خلفية الحراك التعليمي، داعيا إلى إرجاعهم فوريا إلى عملهم دون قيد أو شرط.

واستنكر المكتب التنفيذي، قفز الحكومة على جولة الحوار الاجتماعي لشهر شتنبر المنصرم، واعتبر أن الجولة المزمع انطلاقها الأسبوع المقبل، يجب أن تقدم أجوبة ملموسة على الوضع الاجتماعي المأزوم... مطالبا ب «تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاق 30 أبريل 2022» من خلال الزيادة العامة في الأجور في القطاعين العام والخاص، ومراجعة أشطر الضريبة على الدخل، وإحداث الدرجة الجديدة للترقي، وضمان احترام الحريات النقابية، وتفعيل ميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي، وحل النزاعات الاجتماعية، وتفعيل الحوار القطاعي والمحلي الجاد والمنتج، والتجاوب مع مطالب الفئات والأطر المشتركة (المتصرفون- التقنيون..).

> استنكر المكتب التنفيذي، قفز الحكومة على جولة الحوار الاجتماعي لشهر شتنبر المنصرم، واعتبر أن الجولة المزمع انطلاقها الأسبوع المقبل، يجب أن تقدم أجوبة ملموسة على الوضع الاجتماعي المأزوم... مطالبا ب «تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاق 30 أبريل 2022

كما عبر المكتب التنفيذي لمركزية CDT عن تضامن المنظمة المطلق مع سكان إقليم فكيك، ودعمها ومساندتها حراك ساكنة الإقليم دفاعا عن الحق في الماء، وضد تفويته للقطاع الخاص.

وحول مخطط تفويت بعض مؤسسات الصحة العمومية الذي بدأ الشروع في تنفيذه، أعلن المكتب التنفيذي عن موقفه الرافض بشكل مطلق تفويت مؤسسات الصحة العمومية، في ظل الخصاص المهول على مستوى الخدمات الصحية العمومية، مطالبا الحكومة بالتراجع عن هذا القرار الذي واصفا اياه بالخطير ويفضح زيف شعارات الدولة الاجتماعية، معبرا كذلك عن دعمه و مساندته لطلبة كليات الطب في نضالهم من أجل ضمان شروط التكوين الجيد وطالب الحكومة بفتح حوار جدي ومسؤول مع ممثلي الطلبة عوض اللجوء إلى المقاربة الأمنية في التعاطي مع مطالبهم المشروعة.

اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي:

– تعتز بنجاح الإضراب الوطني الإنذاري ليوم الخميس 14 مارس 2024

– وتؤكد مواصلة معركة شغيلة القطاع حتى تحقيق كل مطالبها العادلة

انعقد يومه الجمعة 22 مارس 2024، عبر إحدى منصات التناظر المرئي، اجتماع استثنائي للجنة الإدارية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، في دورتها المفتوحة منذ 22 فبراير المنصرم، حيث خصصت جزءا من أشغالها لاستعراض ومناقشة تقرير الكتابة التنفيذية حول الإضراب الوطني الإنذاري ليوم الخميس 14 مارس الجاري، والوقوف عند مختلف التطورات والاتصالات التي سبقت وتلت تنفيذه؛

وبعد تداولها بخصوص تنزيل برنامج المعركة الوطنية الهادفة إلى تحقيق مطالب شغيلة القطاع وتنفيذ الالتزامات السابقة لوزير الفلاحة، وإثر استنفاذ جدول أعمالها، تعلن اللجنة الإدارية للرأي العام الوطني والقطاعي ما يلي:

1. اعتزازها بالنجاح الكبير الذي حققه الإضراب الوطني الإنذاري بالقطاع العمومي ليوم الخميس 14 مارس الجاري، وبحجم الدعم الميداني الذي ساهم به المتقاعدون والعاملات والعمال الزراعيون والفلاحون، وما عرفه من انخراط واسع لموظفي/ات ومستخدمي/ات الإدارات والمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، مؤكدين بذلك تشبثهم بمطالبهم العادلة والتفافهم الدائم حول جامعتهم الوطنية التابعة للاتحاد المغربي للشغل، وهو ما يتعين الاستمرار فيه وتقويته استعدادا لكل الاحتمالات؛
2. تؤكد على استمرار المعركة الموحدة لشغيلة القطاع الفلاحي حتى تحقيق أهدافها كاملة، معلنة في هذا الإطار عن تنفيذ سلسلة من الإضرابات القطاعية والوقفات الاحتجاجية الجهوية والمركزية أمام وزارتي الفلاحة والمالية وأمام البرلمان...، وتنظيم عدد من الأنشطة والفعاليات التعبوية والتعريفية بمطالب الشغيلة، مفوضة للكتابة التنفيذية مهمة تدقيق هذا البرنامج الممتد، كمرحلة أولى، حتى نهاية المعرض الدولي للفلاحة بمكناس؛
3. تدعو الحكومة ووزارتي الفلاحة والاقتصاد والمالية لتحمل المسؤولية الكاملة ونزع فتيل الاحتقان بالقطاع، مؤكدة استعداد الجامعة وانفتاحها على الحوار الجدي والبناء، بما يحقق أولا تنفيذ الوزارة لالتزاماتها السابقة والاستجابة للمطالب العادلة لشغيلة القطاع ثانيا؛ وذلك عبر إقرار زيادة عامة صافية في الأجور بما لا يقل عن ألفين درهم شهريا، واعتماد السلم المتحرك للأجور والأسعار، وتفعيل الالتزام الحكومي بإحداث الدرجة الجديدة، والاستجابة للمطالب الخاصة لمختلف الفئات وإدماج حاملي الشهادات، وإصدار المرسوم الخاص بتوحيد الحد الأدنى للأجور بين القطاعين الفلاحي والصناعي في أفق 2028؛
4. تحذر من مغبة استغلال الحوار الاجتماعي للإجهاز على ما تبقى من مكتسبات التقاعد، ومحاولة تمرير مشروع القانون التنظيمي المكبل لحق الإضراب والمقترحات التراجعية لتعديل مدونة الشغل...، داعية إلى توحيد جهود الحركة النقابية وجميع الغيورين على مصلحة الطبقة العاملة من أجل صون مكتسباتها والدفاع عن حقوقها؛
5. إدانتها الشديدة لجرائم الإبادة الجماعية التي يقترفها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، المستمرة منذ 8 أكتوبر الماضي، ولكل أشكال التطبيع مع هذا الكيان المجرم، ودعوتها مناضلات ومناضلي الجامعة وعموم شغيلة القطاع إلى المشاركة القوية في الوقفات الاحتجاجية والتضامنية مع الشعب الفلسطيني، المزمع تنظيمها بمختلف المدن المغربية يوم السبت 30 مارس الجاري بمناسبة ذكرى يوم الأرض.

عن الكتابة التنفيذية
الجمعة 22 مارس 2024

ايميلشيل: قمع وقفة تضامنية لاستقبال طالب أفرج عنه

تعرضت وقفة احتجاجية تضامنية للتنسيقية المحلية للمعطلين بدائرة إملشيل المركز، وبمشاركة مجموعة من الطلبة وساكنة المنطقة يوم 23 مارس 2024، بمركز ايملشيل، تعرضت للتطويق والقمع من طرف مختلف الاجهزة القادمة من مدينة ميدلت في محاولة لمنعها من استقبال الطالب ابن المنطقة المفرج عنه «أيوب أونيها» بعد اعتقال لمدة تجاوزت الشهر بسجن تولال بمكناس على خلفية نشاطه داخل القطاع الطلابي.

تجدر الإشارة إلى أنه سبق أن تم الحكم على مجموعة من المعطلين بالمنطقة بغرامة مالية في حكم ابتدائي على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات التي تعرفها منطقة ايميلشيل المطالبة بالحق في الشغل وبرفع التهميش. ما اعتبره الكثير من المتتبعين حكما جائرا.

بيان السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بخصوص محاكمة مناضليها بسلا

علمت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع أن المحكمة الابتدائية بسلا شرعت في توجيه استدعاءات للمثول أمامها في الجلسة التي ستعقدها يوم الخميس 21 مارس الجاري لثلاثة عشر (13) مناضلا×، من بينهم عضوان في السكرتارية الوطنية للجبهة، هما المناضلان عبد الإله بنعبد السلام والطيب مضماض. وتأتي هذه المحاكمة على خلفية المشاركة في الوقفة الاحتجاجية التي كانت قد نظمتها الجبهة أمام متجر "كارفور" بسلا، يوم 25 نونبر 2023، وتم قمعها من طرف سلطات مدينة سلا.

ويتبين من مضمون الاستدعاء أن التهم الموجهة لمناضلي الجبهة هي "المساهمة في تظاهرة غير مصرح بها" إضافة إلى تهمة "التحريض على التظاهر" بالنسبة لواحد منهم.

إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، التي تنتظر من القضاء المغربي حماية حرية التعبير والحق في التظاهر السلمي ومحاكمة المسؤولين عن قمع الوقفة السلمية والمشروعة ليوم 25 نونبر 2023، إذ تخبر الرأي العام الوطني والدولي بهذا الإجراء المخزي الذي يأتي في عز حرب الابادة الجماعية للشعب الفلسطيني العزيز، تعلن ما يلي:

1. تدين بقوة هذه المحاكمة، وتعتبرها محاكمة صورية لا أساس قانوني لها، ذلك أن الوقفات الاحتجاجية والتضامنية في المغرب لا تحتاج إلى تصريح أو ترخيص، وهو أمر كان محط صراع بين السلطة والقوى المناضلة وقد صدرت بشأنه عدة أحكام قضائية سابقا لصالح هذه القوى.

2. تعتبر أن هذه المحاكمة، هي في جوهرها، محاكمة سياسية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، ومحاولة يائسة لثنيها عن نضالها الدؤوب دعما للشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة المتمثلة في عودة اللاجئين إلى ديارهم وبناء دولته المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس، وضد التطبيع الرسمي للنظام المغربي مع الكيان الصهيوني المجرم والعنصري.

3. تعتبر أن هذه المحاكمة، هي أيضا محاولة يائسة لترهيب وتخويف الشعب المغربي، الذي تسكن القضية الفلسطينية في وجدانه، وعبر عن ذلك تاريخيا من خلال قافلة شهداء القضية، وفي التظاهرات الحاشدة والمسيرات الشعبية الكبرى، ويرفض الاعتراف بالكيان الصهيوني فبالأحرى التحالف معه ومع أمريكا شريكته في الإبادة والتهجير.

4. إن الوقفة الاحتجاجية المذكورة أمام متجر "كارفور" بسلا، عمل مشروع وقانوني، ويدخل ضمن برنامج الجبهة، كما باقي الحركات العالمية الداعمة للشعب الفلسطيني، بمقاطعة المقاولات والشركات والعلامات التجارية المرتبطة بالكيان الصهيوني والداعمة له والمتواطئة معه وهو حال "كارفور" الذي يستثمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويكدس الأرباح، التي يدعم بها الجيش الصهيوني، على حساب الشعب الفلسطيني الذي يعاني من التقتيل والتهجير والإبادة الجماعية والأبارتهايد والاستعمار الاستيطاني الإحلالي

5. إن هذه المحاكمة تفضح مزاعم النظام المخزني وادعاءاته وشعوذته بأن التطبيع والتعاون مع الكيان الصهيوني لا يتناقض مع دعم فلسطين، وتوضح تواطؤه مع الجهات الداعمة للاحتلال.

6. إن القمع لن يثني الجبهة على السير على نفس الخط النضالي مهما كلفها ذلك من ثمن وتدعو سائر القوى المناصرة للشعب الفلسطيني والمناضلة ضد الاستبداد وفي مقدمتها مكونات الجبهة إلى التشهير بهذه المحاكمة وفضح مراميها وخلفياتها والمطالبة بوقف هذه المتابعات.

السكرتارية الوطنية 29 مارس 2024.

لائحة المناضلين المعنيين:

مضماض الطيب، بنعبد السلام عبد الإله، بن ساكا خالد، اشهيبة عبد المجيد، الطيب صلاح الدين، جبار بدر الدين، سفيان المنصوري، رشاد عبد الواحد، الرفاعي رضوان، الملوكي عبد الاله، البوستاني أنس، الرزاق عامر، سحنون محمد.

بيان الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان

محاكمة المناهضين للتطبيع والمحتجين ضد جرائم الكيان الصهيونى لن يزيد الشعب المغربي إلا مزيدا من العطاء نصرة للشعب الفلسطيني

صدم الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، ومعه الرأي العام المغربي والدولي، بما فيه الهيآت الحقوقية والجمعوية، برجوع النيابة العامة للوراء بحثا عن سيف المتابعات السياسية ضد النشطاء الحقوقيين، من النساء والرجال المناهضات والمناهضين للتطبيع مع الكيان الصهيوني، من خلال اخراج تهمة التظاهر غير المصرح به.

وهكذا فقد فتحت النيابة العامة بسلا، متابعة ضد ثلاثة عشر مناصرا للحق الفلسطيني ومناهضا للتطبيع، ووجهت اليهم استدعاء لحضور جلسة المحاكمة ليوم الواحد والعشرين من مارس 2024، بتهم المساهمة في تنظيم مظاهرة غير مرخص بها، والتحريض عليها، وذلك عقب ما كانوا قد تعرضوا له من هجوم من قبل القوات العمومية أمام متاجر كارفور بسلا، وهم واقفون وقفة سلمية يوم الخامس والعشرين من شهر نونبر من السنة الماضية، دعما لمقاومة الشعب الفلسطيني واحتجاجا على الحرب القاتلة والإبادة الجماعية التي يتعرض لها، والجرائم ضد الانسانية المرتكبة من العدو الصهيوني، ضد غزة وضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس والأراضي المحتلة سنة 1948، الذي يقتل يوميا منذ ما يقارب الستة أشهر بأسلحة الموت والدمار والحصار والتجويع،

لقد كنا ننتظر دعم النيابة العامة لقرارات محكمة العدل الدولية، تماشيا مع القانون الوطني والدولي بما في ذلك التدابير التي أمرت بها لوقف الابادة الجماعية، واحترام حق التظاهر السلمي ضد ما يحصل من ابادة في حق الفلسطينيين، الذين يعتبر الشعب المغربي قضيتهم قضية وطنية، وتأييدها لفتح التحقيقات من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد مجرمي الحرب على غزة، كما كنا ننتظر من النيابة العامة بسلا، دعما مطلقا لحق المواطنين والمواطنات في التظاهر السلمي، والحق في الاحتجاج والدعوة لمقاطعة الشركات التي تتعاون مع الكيان الصهيوني، وفي التعبير بكل الأشكال المشروعة عن مناهضة كافة أشكال التطبيع، وإعطاء المثل كما هو الحال في المئات من الدول، التي عرفت شوارعها نهوضا مدويا نصرة للشعب الفلسطيني، وأن تحرص على حماية سلامة المحتجين والمحتجات سلميا، ومنع التعرض إليهم وقمعهم والتنكيل بكرامتهم بالشارع العام، لكن عكس ذلك، عمدت إلى حماية قمعهم، وحماية انتهاك حقوقهم بقرار متابعتهم، لتعلن فتح نزاع قضائي مفتعل معهم، وتكشف عن مقاربة أمنية تروم المزيد من التضييق والاجهاز على الحقوق والحريات، متناقضة مع مقومات دولة الحق القانون في ظرف يترأس فيه المغرب دورة انعقاد مجلس حقوق الانسان لسنة 2024، ولتعلن قبل وبعد ذلك عن موقف سياسي شبه مؤيد للتطبيع ومؤيد للمطبعين.

إن الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، احد مكونات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، وأمام صناعة وتلفيق تهم هدفها إسكات أصوات فضح جرائم القتل والتجويع والتنكيل بالشعب الفلسطيني، وأصوات الرافضات والرافضين لسياسة التطبيع مع العدو الصهيوني، يؤكد تشبثه بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني المقاوم من اجل حريته واستقلاله وعودة لاجئيه وتحرير اسراه، وبناء دولته الديمقراطية المستقلة على كل أرض فلسطين، وينبه ان خيار القمع وافتعال المحاكمات خيار ضعيف ومآله الفشل، ولن يزيد الشعب المغربي إلا مزيدا من العطاء نصرة للشعب الفلسطيني ومزيدا من التصدي لكل محاولات تركيعه أمام منابر المطبعين مع العدو الصهيوني، ويطالب بقوة بوقف هذه المتابعة/ المهزلة التي لا تشرف أصحابها ولن يحصدوا منها أي انتصار.

الرباط بتاريخ 19 مارس 2024

الكتابة التنفيذية للائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان

في 24 مارس اليوم العالمي للحق في معرفة الحقيقة

عائلة المختطف مجهول المصير الوسولي تجدد مطالبتها بالإسراع بإقرار آلية وطنية للحقيقة

أصدرت عائلة المختطف مجهول المصير عمر الوسولي بيانا بمناسبة اليوم العالمي للحق في معرفة الحقيقة، 24 مارس، الذي يتزامن مع إحياء ذكرى المجزرة الرهيبة بالدار البيضاء، 23 مارس، 1965 جاء فيه:

في 24 مارس من كل سنة يحتفي المنتظم الدولي باليوم العالمي للحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولاحترام كرامة الضحايا بغية تكريم ذكرى الضحايا وتشجيع الحق بمعرفة الحقيقة وإنصاف الضحايا وتحقيق العدالة.

إننا نحتفي بهذا اليوم للتذكير بأنّ كلّ مجتمع ينبغي أن يتمتّع بالحق غير القابل للتصرف في معرفة الحقيقة الكاملة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أجل توفير الجبر للضحايا ومحاسبة المتورطين في تلك الانتهاكات وحفظ الذاكرة والتعلم من التجارب السابقة ومنع تكرارها. ويعني الحق في معرفة الحقيقة، ضمنا، معرفة الحقيقة كاملة ودون نقصان فيما يتعلق بالوقائع التي يكشف عنها، والظروف المحددة التي أحاطت بها، ومن شارك فيها، بما في ذلك معرفة الظروف التي وقعت فيها الانتهاكات، وكذلك أسبابها.

إن عائلة المختطف عمر الوسولي، والذي لا زال مصيره مجهولا، تحتفي بهذا اليوم لتأكد استمرارها في النضال والمقاومة والصمود للمطالبة بحقها وحق المجتمع المغربي في معرفة الحقيقة كل الحقيقة بالنسبة لجميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والكشف عن مصير كل المختطفين مجهولي المصير ومن ضمنهم أخونا عمر الوسولي.

إننا نغتنم هذه الفرصة لنذكّر النظام المغربي بضرورة التزامه اعتماد التدابير المطلوبة للكشف عن الحقيقة الكاملة بشأن الأحداث المحيطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وظروفها ومرتكبيها وأسبابها، وتحقيقا لهذه الغاية، على الدولة المغربية الاستجابة لمطلب معظم الهيئات الحقوقية والسياسية والنقابية أثناء الندوة الدولية المنعقدة بمراكش سنة 2018 والمصادق عليه من طرف المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ومن طرف عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب والمتمثل في الإسراع بإقرار آلية وطنية للحقيقة، تتمتع بكل الصلاحيات وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة ومن بينها مبادئ العدالة الانتقالية، لاستكمال الكشف عن الحقيقة الكاملة المتعلقة بكافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر ببلادنا ضمانا لعدم التكرار.

إن الاحتفاء باليوم العالمي للحق في معرفة الحقيقة، فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واحترام كرامة الضحايا الذي يصادف 24 مارس من كل سنة، يتزامن مع إحياء ذكرى المجزرة الرهيبة التي لن ينساها شعبنا بالدار البيضاء، يوم 23 مارس 1965 وأحداث 3 مارس 1973 والتي خلفت مئات الضحايا. كما يتزامن أيضا مع استمرار التضييق على الحريات والمحاكمات الصورية والاعتقالات التعسفية في حق الصحفيين والمدونين والنشطاء الحقوقيين وقمع الاحتجاجات الاجتماعية.

إننا نحتفي بهذا اليوم لنؤكد على:

– أن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر لا زال مفتوحا لان الحقيقة لا زالت غائبة او مغيبة وخاصة مصير المختطفين مجهولي المصير، ولكون الذاكرة يطالها النسيان وتدمر والتكرار لا زال مستمرا والافلات من العقاب لازال قائما.

– مطالبتنا بالكشف عن مصير المختطفين مجهولي المصير بإطلاق سراح الأحياء منهم وتسليم رفاة المتوفين منهم إلى ذويهم بعد تحيد هوياتهم وفق المعايير العلمية ذات الصلة.

– مطالبتنا بالكشف عن الحقيقة كاملة، كل الحقيقة، والإسراع بإقرار آلية وطنية مستقلة لهذا الغرض.

– رفضنا لكل ما جاء فعي التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المقدم من طرف الدولة المغربية إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري وخصوصا الشق المتعلق بالاختفاء القسري وننديد بشدة بالنظام المغربي والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية للنظام الذين لم يدخروا جهدا لطمس وتزوير الحقائق والمحاولات اليائسة لإقبار ملف الاختفاء القسري.

وفي الأخير نندد بالإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من طرف الكيان الصهيوني النازي والإمبريالية الغربية والأنظمة الرجعية العربية المتواطئة مع الكيان الصهيوني، ونعلن أن كشف حقيقة الاختفاء القسري كل الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب وعدم تكرار ما جرى وما يجري من انتهاكات جسيمة (الماضي في الحاضر) وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين مقدمات لابد منها من اجل دولة الحق، دولة ديمقراطية حقيقية، دولة المواطنة ودولة حقوق الإنسان في شموليتها.

عائلة المختطف مجهول المصير
عمر الوسولي
البيضاء في 23 مارس 2024

حول الحوار الاجتماعي مرة أخرى

سينطلق، كالعادة، مسلسل الحوار الاجتماعي لمدة شهر من الزمن أو أكثر، لإلهاء الشعب وما تبقى من الطبقة العاملة المنضوية تحت لواء النقابات، وهو عبارة عن مسرحية محبوكة بين القيادات النقابية التي بوأها النظام لتشكل أكبر تمثيلية للعاملات والعمال، فأي تمثيلية يمكن الحديث عنها ومجموع هذه النقابات، لا تضم إلا أقل من 6 في المائة من مجموع العاملات والعمال النشطين، حسب الإحصائيات الرسمية، وهو ما يعني أن، أكثر من 94 في المائة من الطبقة العاملة النشيطة لا تنتمي لأي نقابة.

الحسين لهناوي

فكل وسائل الإعلام المخزنية المكتوبة والمرئية وكذلك العديد من مواقع التواصل الاجتماعي التي تسترزق من تمويلات النظام، ستتجند للإشادة بمبادرة الحكومة إلى دعوة النقابات إلى الحضور في جولات الحوار الاجتماعي، وستتشكل اللجان المتخصصة، لتتدارس أهم النقط المدرجة في جدول أعمالها لساعات طوال، وستصدر توصيات متفق عليها إلى اللجنة العليا لهذا الحوار الاجتماعي، التي تضم الأمناء والكتاب العامين للنقابات الأكثر تمثيلية، والباطرونا بتمثيلية الاتحاد العام لمقاولات المغرب. أما الوفد الحكومي فسيتشكل من رئيس الحكومة ووزراء الاقتصاد والمالية، والإدماج والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بالإضافة إلى الوزارة المكلفة بالميزانية.

الحوار الاجتماعي هذه السنة، سيركز بالأساس على ما يسمى بالإصلاحات الكبرى: إصلاح/تخريب أنظمة التقاعد، إصلاح مدونة الشغل وفي قلبها فرض القانون التكبيلي للإضراب، مما يعني إطلاق يد الباطرونا في توسيع دائرة الهشاشة عبر التسريحات الجماعية، بالإضافة إلى العديد من الإصلاحات التراجعية، تنفيذا لتوجيهات صندوق النقد الدولي. مقابل هذه التراجعات الخطيرة ستحاول الحكومة تقديم بعض الفتات فيما يخص الزيادة في الأجور. يشاع إلى أن قطاعي التعليم والصحة سيتم استبعادهما في جولات هذا الحوار الاجتماعي، لأن الدولة ماضية في فرض تطبيق تعميم التعاقد على الأساتذة عبر النظام الأساسي الجديد، الذي كما هو معلوم يهدف إلى القضاء على المدرسة العمومية ومجانية التعليم. نفس المصير سيعرفه قطاع الصحة العمومية، وما الإضرابات البطولية التي تخوضها التنسيقية الوطنية لطلبة الطب والصيدلة وكذلك إضرابات الممرضات والممرضين إلا عنوانا بارزا لمقاومة الزحف الداهم للرأسمال الأجنبي والمحلي على الاستيلاء على هذا القطاع الحيوي للشعب المغربي.

إن نتائج مسلسل الحوارات الاجتماعية معروفة، فخلال عدة أسابيع من الاجتماعات المتتالية لمختلف اللجن المتخصصة، يتم التوقيع على ما اتفق عليه الباطرونا والحكومة وأمناء أو الكتاب العامين للنقابات. فالنظام يسعى إلى تجريد الطبقة العاملة من مكتسباتها التاريخية التي حققتها بالتضحيات الجسام وأهمها أنظمة التقاعد وحق الإضراب والوظيفة العمومية. لقد بات واضحا أن قيادات المركزيات النقابية، بعد أن تخلت عن المضمون الطبقي للنقابة وقبلت بالمشاركة في السياسات المعادية لمصالح الطبقة العاملة بمبررات المقاولة المواطنة والحفاظ على السلم الاجتماعي، هكذا، إذا، تخندقت هذه القيادات في صف العدو الطبقي للطبقة العاملة وبالنتيجة تساهم في تنفيذ السياسات الاقتصادية المناوئة لمصلحة الجماهير الشعبية مقابل استفادتها من التمويلات السخية التي يغدقها عليها النظام. فبعد أن كانت النقابات تقض مضجع النظام باستمرار، من خلال تحكمها في موازين القوة، بامتلاكها لقاعدة عمالية عريضة، متماسكة ومستقلة، بإمكانها الدعوة إلى إضراب عام وشل الحركة الاقتصادية في البلاد، أصبحت هذه القيادات الفاسدة، اليوم هي من ترتعد من توجيهات النظام وتجتهد في الاحتراس على عدم انتقاد سياساته، فالنظام هو الذي يفرض عليها خططه التي تخدم مصالح الباطرونا والشركات العابرة للقارات.

إن انتشار الوعي الطبقي لدى فئات واسعة من العاملات والعمال، بحكم مستواهم الدراسي واستيعابهم للأسباب المباشرة وغير المباشرة لشقائهم وقهرهم، يعرف تنامياً متزايداً وإن لم يستطيعوا التعبير عنه، بسبب القمع والتشريد الذي تمارسه الباطرونا المسنودة من طرف أجهزة النظام والتي تلعب القيادات النقابية الفاسدة،

السؤال المطروح الآن، هو لماذا تستمر هذه القيادات في تدبير وتسيير شؤون ما تبقى من العاملات والعمال المنضويين تحت لوائها بالرغم من مسلسل الخيانات عبر تاريخها؟ عناصر الجواب تكمن في البنية التنظيمية لهذه النقابات التي استمدتها من بنية النظام المخزني، فالولاء، يجب أن يكون مطلقا للزعيم الأبدي بصفته الضامن لاستمرار النقابة والساهر الأمين على حمايتها وتنميتها. من أجل ترسيخ هذه الفكرة وجعلها مركز روح النقابة، ينتشر نوع من تقديس الزعيم والحرص على الابتعاد عن أي نقد تجاهه، هذا المجهود يتطلب شراء عناصر تلتف حول الزعيم وإعطائه صفات ومواهب من قبيل توفره على خصال حميدة وامتلاكه لنباهة فائقة وتنبؤات استباقية، إلى غير ذلك من الدعاية الرخيصة لشخصيته الخارقة للعادة. من الطبيعي أن القيام بهذا العمل يتطلب جيشا من الأنصار والموالين له في مختلف المناطق وعلى رأس القطاعات النقابية. وهذا الجيش تلزمه ميزانية هامة لشراء خدماته، وهنا يأتي دور النظام السياسي، عبر الدعم المالي ونفخ الحسابات البنكية للقيادات النقابية، من أموال الشعب بدون حسيب ولا رقيب. أمام هذه المعضلة، لا مناص للمناضلين الشرفاء من ربط العلاقات المباشرة مع العاملات والعمال في مواقع الإنتاج من معامل صناعية وضيعات فلاحية ومؤسسات خدماتية. ولقد انتبه النظام لهذا الجانب فقام بإغلاق المساحات التي تضم المناطق الصناعية وكذلك ضيعات الرأسماليين بحراسة مشددة من طرف حراس محترفين، للحيلولة دون الولوج إليها من طرف المناضلات والمناضلين، قصد التواصل مع العاملات والعمال بهدف تنظيمهم وتوحيدهم.

إن انتشار الوعي الطبقي لدى فئات واسعة من العاملات والعمال، بحكم مستواهم الدراسي واستيعابهم للأسباب المباشرة وغير المباشرة لشقائهم وقهرهم، يعرف تنامياً متزايداً وإن لم يستطيعوا التعبير عنه، بسبب القمع والتشريد الذي تمارسه الباطرونا المسنودة من طرف أجهزة النظام والتي تلعب القيادات النقابية الفاسدة، أدواراً هامة في تكسير نضالاتهم، هذا الوعي يجعل هذه الفئة المتنورة تعي، تدريجيا، أن تنظيمها سياسيا هو السبيل لإخراجها من دائرة الاستغلال والحرمان، فهي مسألة وقت ليس إلا، لأن تاريخ التحرر من القيود، يمكن أن يعرف البطء وحتى أن يقف لمدة، لكن لا يرجع إلى الوراء. ففجر الانعتاق آت ومآل القهر والاستغلال إلى زوال.

الحرب في اكرانيا والتقاطبات الجيو–استراتيجية

بعد الحرب العالمية الثانية تشكلت قطبية عالمية ثنائية بين معسكر رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومعسكر اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي ممثلين عسكريا بحلفين: حلف الناتو وحلف وارسو، وذلك إلى حدود بداية التسعينات من القرن 20، حيث انتصر النظام الرأسمالي في «الحرب الباردة»، وتم على إثر ذلك حل حلف وارسو العسكري سنة 1991 واختراق وتفجير خريطة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الذي انهار وانقسم إلى 15 جمهورية مستقلة تماما عن بعضها البعض.

وبعد الحرب الباردة، والعالم الأحادي القطب الذي تقوده الولايات المتحدة وحلف الناتو والقيم الليبرالية لأزيد من ثلاثة عقود، أصبح الحديث اليوم عن «ميلاد تقاطب عالمي جديد»، خاصة مع اندلاع الحرب في أوكرانيا.

تخصص جريدة النهج الديمقراطي ملف هذا العدد للرهانات المطروحة في هذه الحرب، وتتساءل عن أية مظاهر ومضمون يكتسيه التقاطب العالمي الجديد الذي هو قيد التشكل.

أوكرانيا: مختبر لميزان القوى العالمي الجديد

شوقي عزيز

لفهم الحرب في أوكرانيا، لا بد من العودة إلى التاريخ. بعد سقوط جدار برلين، وانهيار الاتحاد السوفييتي، بدأ الغرب الرأسمالي يتغنى بنهاية الأيديولوجيات والتاريخ، وبالتالي انتصار الرأسمالية، على المستوى العالمي، كنموذج فريد وأبدي. ستتخلى معظم دول أوروبا الشرقية التي كانت جزءاً من حلف وارسو عن «الاشتراكية البيروقراطية» وتتحول إلى الاقتصادات الليبرالية، بدعم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. في الواقع، سيكون هذا التغيير في صالح الشركات الكبيرة في الاتحاد الأوروبي التي ستتمكن من الوصول إلى سوق جديدة، وقبل كل شيء، استغلال قوة عاملة منضبطة، دون حقوق اجتماعية وبتكلفة منخفضة. وهذا ما يفسر أهمية الاستثمارات والانتقال الصناعي la délocalisation industrielle، خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لرؤوس الأموال الكبيرة من الاتحاد الأوروبي إلى دول أوروبا الشرقية.

على المستوى العسكري، وعلى الرغم من اختفاء حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفييتي، وبالتالي نهاية الحرب الباردة، فإن حلف شمال الأطلسي، وهو منظمة عسكرية لدول أوروبا الغربية، تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، لن تختفي. بل على العكس من ذلك، فإنها ستفتح أبوابها للترحيب بالمرشحين الجدد، الذين كانوا بالأمس أعضاء في حلف وارسو. وعلى العكس من ذلك، سيتم رفض روسيا وعزلها وإضعافها وإذلالها. بالنسبة للإمبريالية الغربية، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لم يكن انهيار الاتحاد السوفييتي كافيا. إن التجربة الاشتراكية الأولى في العالم والتي رأت النور في روسيا عام 1917 كان لا بد، في نظرهم، أن تختفي من ذاكرة جميع شعوب العالم، أو حتى تصبح ذكرى سيئة. فقد واصل حلف شمال الأطلسي التقدم نحو الحدود الروسية، في محاولة لدمج أوكرانيا، وتركيب أسلحته النووية الموجهة نحو موسكو هناك، في حين حرمان روسيا من إمكانيات الوصول إلى الغرب، وخاصة إلى بحر البلطيق حيث تصدر عبره الغاز إلى ألمانيا، والبحر الأسود الذي يشكل منطقة استراتيجية. وعلى هذا فقد كان يُنظر إلى مناورات حلف شمال الأطلسي المتعددة، وعن حق، باعتبارها أعمالا استفزازية. لقد أصبحت أوكرانيا، التي وقعت في ورطة، بمثابة الفضاء الأخير للقوة بين الإمبريالية الغربية وروسيا. خلال الحرب الباردة، كانت أوروبا الغربية بأكملها محمية في المقام الأول بالمظلة النووية للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال حلف شمال الأطلسي. لقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العسكرية الرائدة في العالم، منذ الحرب العالمية الثانية، صناعات أسلحة تم بيع إنتاجها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا. ومع ذلك، مع نهاية الحرب الباردة، لم يتم التخلي عن صناعة الأسلحة هذه ولم يتم تحويلها مرة أخرى. إن إنتاج وبيع الأسلحة يتطلب وجود الطلب وبالتالي صراعات مسلحة أو على الأقل صراعات محتملة وشبه دائمة. لقد أتاحت «الحرب على الإرهاب»، بعد الحرب الباردة، الحفاظ على مستوى كبير من مبيعات الأسلحة في جميع أنحاء العالم. منذ اندلاع الحرب بين أوكرانيا وروسيا، أصبحت أوروبا الزبون الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في شراء الأسلحة في العالم. وقال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «ينس ستولتنجير» مؤخرا في يناير المنصرم إن مُنتجي الأسلحة الأمريكيين تلقوا طلبات من أوروبا بقيمة 120 مليار دولار على مدى العامين الماضيين. وترامب، الذي لا يخفي حقيقة أنه قبل كل شيء رجل أعمال، يطلب من الدول الأوروبية أن تدفع من أموالها إذا كانت راغبة في الاستمرار في الاستفادة من الحماية الأمريكية.

إن الزيادة في الإنفاق العسكري، في كل مكان في العالم تقريباً، تمثل في الوقت نفسه انخفاضا في الإنفاق المخصص للصحة والتعليم وحماية البيئة. إن الكراهية والشوفينية تثيرها وتشجعها الإمبريالية الأوروبية والأمريكية في جميع القارات.

وفي أوروبا الشرقية، وخاصة أوكرانيا، فإن الشعوب هي أول ضحايا هذا الصراع. إنهم يشكلون إما قوة عاملة يمكن استغلالها بتكلفة منخفضة في أوقات السلم، أو «وقودًا للمدافع» في أوقات الحرب. العمال أو الجنود، محكوم عليهم بالاستغلال أو بالموت في حروب إمبريالية حيث ليس لدى هؤلاء الشعوب ما يكسبونه وسيخسرون كل شيء. وفي الواقع فإن الحرب بين روسيا وأوكرانيا هي صراع مباشر بين روسيا وحلف شمال الأطلسي. وتسعى الدعاية الغربية والروسية على السواء إلى جعل هذا الصراع بمثابة «صراع حضارات». وهذه الحرب يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى مواجهة مباشرة بين القوى النووية. ومن ثم، قد يشهد للعالم دماراً شاملا لا يمكن تصوره. وبالفعل، وفي السياق الأوروبي الحالي، تتقدم الاتجاهات السياسية اليمينية المتطرفة والفاشية الجديدة وتكتسب المزيد من الأرض. «الوحش القذر» يكتسب قوة من جديد. وهذا تطور ينذر بمستقبل مظلم للبشرية جمعاء.

إن الزيادة في الإنفاق العسكري، في كل مكان في العالم تقريباً، تمثل في الوقت نفسه انخفاضاً في الإنفاق المخصص للصحة والتعليم وحماية البيئة. إن الكراهية والشوفينية تثيرها وتشجعها الإمبريالية الأوروبية والأمريكية في جميع القارات. لقد انكشف النفاق الغربي هذه المرة بشكل كامل من خلال الإبادة الجماعية المستمرة في فلسطين.

فهل نحن أمام المرحلة الأخيرة من الرأسمالية العالمية كما أعلن لينين في بداية القرن العشرين؟ لا يوجد تطور مميت. الجواب يكمن في تنظيم النضالات وتعبئة الطبقات الشعبية، وخاصة النساء والشباب، ضد الحروب الإمبريالية وضد الهمجية ومن أجل بدائل السلام حيث تكون الشعوب أسياد مصيرهم.

الحرب في أوكرانيا

في ضوء التناقضات الجيوستراتيجية والتقاطبية الجديدة

انبثق عن الحرب ع2 وتحرير أوروبا من النازية قطبية عالمية بين معسكرين متضادين حمالين لمشروعين مجتمعيين نقيضين هما المعسكر الرأسمالي بقيادة الو.م.أ والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي وعسكريا (حلف الناتو وحلف وارسو) وذلك إلى حدود بداية التسعينات، لقد انتصر النظام الرأسمالي في «الحرب الباردة» مع بداية التسعينات من ق20، ومكن هذا الانتصار، لأسباب كثيرة فيها الذاتي والموضوعي، من حل حلف وارسو العسكري سنة 1991 واختراق وتفجير خريطة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الذي فقد حوالي 5 مليون كم/2 (ما يعادل مساحة المغرب 9 مرات تقريبا) وحوالي 15 جمهورية استنادا إلى بند من أول دستور للاتحاد السوفياتي الذي وضعه لينين والذي ينص على «حق الجمهوريات في الانفصال عن الاتحاد السوفياتي» (هذا البند الذي يعتبره القوميون الروس الحاكمين اليوم هو المسؤول عن فقدان روسيا لامتدادها الجغرافي الطبيعي!).

ح.إ

لقد استطاعت روسيا استعادة قوتها الاقتصادية والسياسية وتطوير ترسانتها العسكرية خاصة خلال العقدين الأخيرين بناء على اقتصاد السوق وعقيدة قومية (ساهم في هيكلتها نظريا ألكسندر دوغين)، في نفس الوقت استمر«الناتو» في التقدم نحو شرق أوروبا معتقدا أن هذه الدول أصبحت مستباحة، وأن روسيا غير قادرة في جميع الأحوال على القيام برد فعل عسكري ملموس خصوصا أما هذه التحرشات بأمنها القومي، أو أن أي رد فعل متهور من شأنه أن يقلب المعادلة لصالح «الناتو».

لقد اندلعت عدة أزمات في محيط روسيا ومنها أزمة أوكرانيا سنة 2014، هذه الأخيرة التي تم ترتيب الانقلاب فيها لصالح «النازيين الجدد» من طرف الناتو، وقيام المواجهة الأولى مع روسيا، ورغم التوصل إلى «معاهدة مينسك» 2014، إلا أن القيادة الروسية بقيت متذمرة من مناورات «الناتو» التوسعية التصعيدية على حدودها والتي تدفع بنظام أوكرانيا للاصطدام وعدم الالتزام وتشديد معاناة روس شرق أوكرانيا من التمييز والاضطهاد، هذا الوضع فرض قيام روسيا بعمليات عسكرية في شرق أوكرانيا في فبراير 2022 تم تأجيجها من طرف «الناتو» والدفع بها لمواجهة عسكرية بين روسيا و«الناتو» بالوكالة المكشوفة في ساحة أوكرانيا يريدها «الناتو» أن تستمر وتتصاعد لتصيد فرصة إفقاد روسيا مكانتها ولإضعافها وتفكيكها (ما يشبه الفخ الذي رسم للعراق بعد تدخله في الكويت مع وجود الفارق ومنه القوة النووية).

لقد حاول الغرب الرأسمالي هزيمة روسيا عبر الحصار الاقتصادي وعبر ضخ المال والعتاد العسكري المتطور لأوكرانيا وإبعاد قيادتها عن أي توافق مع الروس عن حل سلمي، لكن صمود روسيا اقتصاديا وفتحها لنوافذ وتحالفات استراتيجية في مواجهة الحصار بل انخراطها بوتائر أسرع إلى جانب الصين في بناء «عالم متعدد الأقطاب» وتطوير تعاون «البريكس» كتكتل متضرر من الواحدية القطبية، وبداية التخلي عن التعامل بالدولار، واعتماد خطاب دفاعي يجمع بين مواد الاقناع ومواد التحذير من أن أي تهديد وجودي للدولة الروسية سيتم الرد عليه وأن التهديد النووي جدي وليس مزحة إعلامية.

العالم اليوم أمام «انتصار عسكري» لروسيا بإقرار الغرب الرأسمالي نفسه وأمام شعور ب«الهزيمة» في ساحة أوكرانيا، وأن هذا «الانتصار» إذا انتقل من الحقل العسكري إلى الحقل السياسي فذلك سيقلب المعادلة في الموازين الدولية وسيعطي دفعة لعالم «متعدد الأقطاب» تلعب فيه روسيا والصين دورا رياديا، أكيد أن الناتو محكوم بأخذ موازين القوة على الأرض ليس مع روسيا فقط بل مع حلفائها كذلك مما يجعلها جد متوجسة من التطورات السريعة لموازين القوة ومترددة في رسم خطط هجومية مباشرة قد تهدد باندلاع حرب غير مسبوقة في تاريخ البشرية.

خلال كل هذه التطورات تم فتح نقاش عميق وسط الحركة الشيوعية وتياراتها وأحزابها حول الموقف من الحرب في أوكرانيا :

– هل هناك فعلا «قطبية جديدة» وما هي مواصفاتها ؟

– هل الحرب في أوكرانيا هي غزو إمبريالي ؟ أم دفاع قومي ذاتي ضد تهديد جدي من طرف الناتو؟

– أليست «القوى الصاعدة» التي تريد بناء قطبية جديدة هي نفسها منخرطة بهذا الشكل أو ذاك في قواعد اقتصاد السوق الرأسمالي وأنها تريد أن تعوض إمبريالية بأخرى في تراجع؟

– هل من الصحيح في علم الماركسية أنه كلما وقع صراع أو تدخل عسكري بين دولة X ودولة أضعف منها يتم باستسهال استعمال نعت الدولة القوية ب«الإمبريالية» مثل غزو العراق للكويت مثلا أو التوسعات الحدودية في أماكن أخرى من العالم؟

– هل تراكم الرأسمال المالي في روسيا والصين وصل حقا حدا احتكاريا منفلتا لن يؤدي حتما إلا إلى إمبرياليات جديدة؟

– أليس من المنطق اللاتاريخي تغييب التطورات النوعية السريعة والمعقدة التي عرفها العالم خلال القرن 20 وخاصة بعد الحرب ع 2 وتغييب الجذور والخصائص التاريخية والسياسية المختلفة لنظام الحكم القومي في روسيا من جهة وخاصة في الصين واعتماد مرجعيته نسخة صينية «لماركسية لينينية» واعتماد «التراكم الرأسمالي» الموجه ذي ميزات خاصة، يجعل «الرأسمال المالي الخاص» خاضعا للدولة وسياساتها والدولة خاضعة للحزب وتوجيهاته وليس العكس؟

– هل السياسة الخارجية لروسيا والصين متماثلة مع سياسة الو.م.أ ودول الغرب الرأسمالي في التعامل مع شعوب العالم؟ كمثال الموقف من القضية الفلسطينية أو باقي القضايا التحررية لتدارك الفارق الشاسع، واستعمال الو.م.أ تاريخيا لحق الفيتو في مجلس الأمن ضد القضايا العادلة؟

– هل من الممكن ماديا أن تبقى دولة قوية كروسيا والصين مكتوفة الأيدي أمام الأطماع العسكرية الامبريالية المهيمنة وخططها الجهنمية وتحرشاتها وتنمرها على حدودها، خاصة وأن حروب الإمبريالية الغربية هي حروب توسعية واضحة المعالم؟

– هل يمكن في الصراع الطبقي وضع تناقضين استراتيجيين على نفس المستوى رغم الاختلاف النوعي بينهما؟

هذه الأسئلة مدعاة للاشتغال الفكري للماركسيين، لا يدعي هذا المقال السريع الإجابة الشافية أو الحسم فيها لكن من المهم طرح عناصر أفكار جدية في الطريق.

×من الحقائق الثابتة:

–العدوان الامبريالي الغربي على روسيا : إن اختراق دول الطوق الروسي وتشجيع «الثورات» البرتقالية والعمل العلني على محاولة إلحاق دول الطوق الروسي بالناتو كتهديد عسكري استراتيجي موجه لروسيا خاصة بعد حل «حلف وارسو» وجعل أوكرانيا مختبرا «للحرب الجديدة» ضد روسيا ومصالحها القومية، والتنصل من التزامات اتفاق مينسك، وعدم إعارة أية جدية للتنبيهات الروسية بمخاطر توسع الناتو شرقا وبتهديد المصالح الجيوستراتيجية لروسيا في الوقت الذي ما فتأت القيادة الروسية تردد بأن «تفكيك الاتحاد السوفياتي كارثة عظمى» (تصريح لبوتين سنة 2005)، و«التنبيه إلى المخاطر الجدية لتوسيع الناتو في الشرق الاوروبي» (تصريح بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن سنة 2007) يجعل روسيا في موقع دفاعي وليس هجومي حسب الكثير من المختصين.

–العدوان الغربي الإمبريالي على الصين : في جنوب شرق آسيا تتم محاولة الحد من صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية عبر محاولة تفعيل هيكلة تحالفات عسكرية، في ما يشبه الناتو، مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والفليبين وغيرها إحياء لأحلاف سابقة مثل (منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO) لسنة 1954 والتي تم حلها سنة 1977...) لتطويق الصين ومنعها من استعادة تايوان (مصنع الرقائق الإلكترونية الدقيقة في العالم) وتشجيع التيارات السياسية المعادية لوحدة الصين وتايوان والقيام بمناورات سياسية وعسكرية استفزازية متكررة في المنطقة.

–العدوان الغربي الإمبريالي على شعوب العالم العربي والبلدان المغاربية: إمعان الغرب الامبريالي في فرض هيمنته على العالم العربي الإسلامي وغزو الدول المستقلة فكان ضحية هذا المخطط التوسعي شعوب ودول عديدة من المعمور (العراق، سوريا، اليمن، أفغانستان ...) وكان منه تجنيد «التحالف العضوي» الأمريكي –الصهيوني للسيطرة على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن خطة «مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذي سيكون للكيان الصهيوني ومن ورائه الو.م.أ خصوصا الكلمة الفصل في التحكم في أنظمة العالم العربي والمغاربي ومواردها ضمن ما يسمى «التطبيع الشامل» وهو عدوان تاريخي مستمر ومنخرط في الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني.

–العدوان الغربي الإمبريالي على شعوب وبلدان غرب أفريقيا: استمرت دول الغرب الامبريالية في تنفيذ مخططاتها في القارة الأفريقية مباشرة أو بالوكالة، وازداد التوتر بين القوى التحررية الصاعدة بالقارة والكولونياليات المتجددة وخاصة الفرنسية، وازداد التأزيم مع التواجد الروسي والصيني المنافس في الغرب الأفريقي وفي شرقه (القرن الأفريقي) خصوصا والمقبول «كشراكة» بدون إذعان حتى وإن لم تكن دائما متكافئة لكنها ليس استعمارية، وفي المقابل ليست قائمة على مبادئ تحررية كما كان في السابق مع الاتحاد السوفياتي.

–العدوان الغربي الإمبريالي على شعوب وبلدان أمريكا الجنوبية: العدوان الإمبريالي للو.م.أ خصوصا معروف تاريخه القريب في أمريكا الجنوبية من تنظيم الانقلابات والاغتيالات والثورات المضادة.

إن صعود القوة الاقتصادية الصينية أصبح هاجسا للو.م.أ بفعل التنافسية القوية التي لم تعد تنحصر في المجال الاقتصادي والتجارة العالمية، بل شمل ذلك المجال العسكري الاستراتيجي كذلك مما أصبح يحد من التنمر العسكري الأمريكي.

كما أن التقارب بين الدولتين (روسيا والصين) وتوسع وتقعيد الأسس المستقبلية لمنظومة البريكس بعد اجتماعها الأخير في جوهانسبورغ (2023) أصبح يشكل جاذبية للعديد من الدول في بلدان الجنوب وقلقا لدول الغرب الرأسمالي من تراجع مكانته ومصادر هيمنته الاقتصادية والمالية والعسكرية في العالم.

إن هذا «التقاطب» في سلم القوة الاقتصادي والعسكري والسياسي طرح أمام الشيوعيين مهمة تدقيق التحالفات والاصطفافات في المرحلة والتي تعتبر الحرب في أوكرانيا الكاشف لهذا الأطروحات.

أظن أنه من الخطأ الاستراتيجي في تحليل التناقضات نظريا وسياسيا اعتبار الحركة الشيوعية والطبقة العاملة العالمية والشعوب هي على نفس مستوى التناقض مع إمبريالية الو.م.أ وأوربا الغربية كما مع روسيا والصين.

وستصبح الحركة الشيوعية وكأنها بدون رؤية جدلية لترتيب التناقضات وبدون سياسة تكتيكية عالميا كذلك أو كأنها ملاحظ من فوق وليس مشارك في الدفع بالتناقضات إلى مداها بعزل العدو الأكثر شراسة ضد الطبقة العاملة والشعوب طيلة قرن وأزيد من الزمن وحشد القوى لهزمه لأن كل تقدم في هذه المهمة هو تقدم للصراع الطبقي على الصعيد العالمي وكل تقدم لهذا الصراع سيطرح في طريقه تناقضات ومعضلات جديدة للحل.

لقد أدى التخندق السريع لبعض التيارات التروتسكية وبعض النخب الماركسية والصراخ ضد «روسيا الإمبريالية» إلى أخطاء استراتيجية (مثل تأييد تدخل الناتو في الحرب ومطالبته بالمزيد من الدعم واعتبار تيار زيلنسكي» قائدا لحركة تحرير وطني»! استغلها إعلام الأمبرياليات الغربية أبشع استغلال!).

إن الإرادة السياسية للشعوب اليوم هي في التحرر من الهيمنة الإمبريالية للغرب الرأسمالي على الأصعدة المالية والاقتصادية والعسكرية، والصين وروسيا هما طرفا موضوعيا (كأنظمة غير مهيمنة) في هذه المواجهة للأحادية القطبية، وهذا يجعل التناقض الرئيسي حاليا هو هزم هيمنة الأحادية القطبية وتقزيم العدو التاريخي والاستراتيجي للشعوب ولحركات التحرر ولقوى الطبقة العاملة المتجسد في الو.م.أ والغرب الرأسمالي والدفع بعالم «متعدد التقاطبية» وإنهاء هيمنة عملة الدولار وتفكيك الناتو وسيعتبر ذلك انتصارا للشعوب في التحرر من هيمنة الرأسمال المالي للغرب الامبريالي على العالم وفي خلق توازنات عالمية جديدة تتنفس من خلالها الشعوب وقوى التحرر الطبقي بعد الاختناق الكبير لأربعة عقود، وتستجمع قواها الفكرية والسياسية والتنظيمية وتفتح آفاقا جديدة، وإذا كان من الصعب التكهن بمآلاتها في ظل التصعيد الحربي الغير مسبوق من حيث التقنية العسكرية التدميرية لقوى التقاطب الدولي فإنه على الأقل سيجعل حدا للاستباحة المطلقة للغرب الرأسمالي وسيشجع قوى التحرر على التصدي للتغول والغطرسة الامبريالية الغربية وعلى بناء ذاتها كقوى نقيضة.

أكيد أن «التقاطبية» الغير استراتيجية اليوم (أي الغير مبنية على مرجعيات إيديولوجية نقيضة) لا يمكن الرهان عليها بشكل ميكانيكي أو حتمي لخلق توازنات جديدة لصالح الشعوب والطبقة العاملة، فالقوى المناهضة للرأسمالية وفي طليعتها الحركة الشيوعية مطالبة كذلك بالتقدم في الصراع :

– أولا : ضد العدو الأكثر شراسة (دول الناتو)؛

– ثانيا : تنظيم قوى الطبقة العاملة والتنظيمات والأحزاب الشيوعية وتقويتها وتصليبها على الصعد الجهوية والعالمية لبناء نواة في طريق أممية ماركسية قادرة على مواجهة مصاعب ومشاكل العالم الجديد وتعقيداته بأطروحة موحدة أممية مأثرة مستمدة من النقاش الجماعي للماركسيين اللينينين عبر العالم ولحلفائهم وطرح قضايا الصراع في تفاصيلها في مناطق العالم لبلورة المواقف السديدة في كل مرحلة بما يجعل الأممية الماركسية المنشودة قوة فاعلة موحدة لها خط إيديولوجي وتنظيم سياسي في الساحة الدولية وقدرة على التأثير الفعلي في الصراع عبر بناء أو تقوية تنظيمات وأحزاب الطبقة العاملة في المركز الرأسمالي وفي أطرافه من أجل تهييئ الشروط الموضوعية والذاتية التاريخية لقطبية أخرى استراتيجية تعيد للفكر الشيوعي قواعده الارتكازية في الصراع ضد الرأسمالية والامبريالية.

2024 – 3 – 19

من غزة إلى أوكرانيا

الحسين العنايت

حرب الإبادة الدائرة بغزة في حق الشعب الفلسطيني تساعد على فهم الحرب الدائرة على أرض أوكرانيا والتي يوظف فيها الشعب الأوكراني كوقود للجنوح الامبريالي الغربي نحو الهيمنة بتفكيك روسيا بما يضمن السيطرة على ثروات الغاز والبترول الهائلة والمعادن النفيسة والأراضي الزراعية الخصبة والطاقات البشرية الكفؤة لما يفوق 11 بالمائة من اليابسة على وجه الأرض.

بعد العملية الجريئة التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر 2023 ضد الثكنات العسكرية والاستخباراتية الصهيونية في مجموع غلاف غزة أصيب زعماء دول الامبريالية الغربية بالهلع وهرولوا لطمأنة المجرم النتن ياهو وللتعبير للكيان الغاصب عن دعمهم له بالسلاح والمؤونة وبالإعلام المروج للأكاذيب التي تمرن الغرب على نشرها كلما نوى إبادة شعب أو فرض حصار (كوبا، إيران، فنزويلا...) وسيطرة على مقدرات دولة تنحو نحو الاستقلالية النسبية عن المؤسسات المالية الغربية.

بالرجوع إلى موضوع أوكرانيا الذي يهمنا في هذا المقال نجد نفس الدول الغربية المشاركة في حرب الإبادة بفلسطين هي نفسها التي توفر مئات الملايير من الدولارات من السلاح والمؤونة والاستخبارات لجيش زيلينسكي-نتانياهو الحاكم بالعاصمة كييف.

هكذا يتبين لنا أن الإشكالية في أوكرانيا لم تبدأ يوم أعلنت روسيا عن العملية العسكرية في 24 فبراير 2022، كما أن قضية الشعب الفلسطيني لم تبدأ في 7 أكتوبر2023.

فلسطين كما أوكرانيا بالنسبة للغرب مسألة استراتيجية في بسط الهيمنة على منطقة اوراسيا الممتدة من غرب آسيا مرورا بأوروبا الغربية وصولا إلى شرق آسيا، المنطقة التي يتواجد بها 75 بالمائة من سكان العالم وأغلب الثروات الطبيعية والكفاءات البشرية وثلثي الإنتاج العالمي. فروسيا التي تعتبر الوريثة للاتحاد السوفياتي تمتد على قارتين آسيا وأوروبا هي مؤهلة كي تلعب دورا محوريا في هذه المنطقة ما سيجعلها قوة عالمية تهدد هيمنة الامبريالية الأمريكية على أوروبا وعلى العالم. في كتابه «الشطرنج الكبير: أمريكا وبقية العالم» الذي نشر سنة 1997 والذي يحدد فيه الخطط التي يجب أن تتبعها أمريكا كي تبقى سيدة العالم، اعتبر بريزنسكي أن المجهود الأمريكي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي يتركز على 3 مناطق أساسية وهي أوكرانيا وأذربيجان وقزخستان، مضيفا أن تقوية سيادة أوكرانيا واستقلالها عن روسيا سيدفع بنفوذ هذه الأخيرة يقتصر على أقصى شرق أوروبا، هكذا سيكون محكوما عليها ألا تطمح في المستقبل إلا إلى مستوى قوة جهوية.

لتحقيق هذا المبتغى الاستراتيجي في عزل أوكرانيا عن روسيا خدمة للهيمنة الأمريكية لا بد من قمع مظاهر الثقافة واللغة الروسية في شرق أوكرانيا والتي تشكل صلة وصل بين البلدين. هذا ما نبه إليه، قبل 27 سنة، في سنة 1996 أحد مستشاري يلتسين معتبرا «في المستقبل ستواجه موسكو معضلة شائكة ناتجة عن التطور المنظور لمظاهرات التعبير عن عدم الرضى (هنا يتحدث عن سكان الدونباس بشرق أوكرانيا) مصحوبة بنداءات للالتحاق بروسيا، وهذا المطلب يدعمه أغلب سكان روسيا».

بما أن روسيا بدأت تتعافى من مخلفات سقوط الاتحاد السوفياتي وأصبحت

علاقاتها مع الصين في تحسن على جميع المستويات بدت أطروحة برزينسكي لضمان الهيمنة الأمريكية على اوراسيا موضع تساؤل، إن لم نقل أنها تتهاوى.

للحيلولة دون فشل المخطط الجهنمي نظمت أمريكا انقلابا في كييف سنة 2014 وعلى إثره تأسست مليشيات النازية-الجديدة التي أوكل لها بمهمة التهجير والتصفية العرقية بالدونباس، تلك المهمة التي يرفض الجيش الأوكراني المتعدد الإثنيات القيام بها منذ أن انفصلت أوكرانيا عن الاتحاد السوفياتي. هذا ما أدى إلى اندلاع حرب في الدونباس وتدخلت فرنسا وألمانيا وكانت اتفاقيات مينسك الثانية والتي بقيت حبرا على ورق لأن المراد منها حسب تصريحات فرانسوا هولاند الفرنسي وانجيلا مركيل الألمانية، اللذين يعتبران الضامنين لتنفيذها، هو إعطاء مهلة من الوقت لتدريب وتسليح الجيش الأوكراني من طرف منظمة حلف شمال الأطلسي القوة العسكرية الضاربة للامبريالية الغربية، هذا الجيش الذي أصبحت المليشيات النازية تتحكم في هيئة أركانه.

في 14 مارس 2024 صرح الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون «أن انتصار روسيا في الحرب سيهدد أمن اوروبا ومصداقية الاتحاد الأوروبي ستنخفض إلى الصفر». ماكرون، الذي أصبح يتحدث باسم بايدن نظرا لانشغال هذا الأخير بما يهدد الهيمنة الأمريكية في القطاع الغربي لاوراسيا انطلاقا من غزة الصامدة بفعل مقاومتها الباسلة ومحور المقاومة المدعم لها، ما يهمه ليس «أمن شعوب أوروبا» بل تأمين سيلان الرأسمال المالي الامبريالي بدون حسيب ولا رقيب لانتزاع فائض القيمة من الطبقات العاملة واستنزاف ثروات الشعوب خاصة في منطقة اوراسيا.

عندما نتحدث عن الرأسمال المالي الامبريالي، فهذا المصطلح له تعريف دقيق لم يتغير جوهر معناه العلمي منذ أن فصل فيه رودولف هيلفيردين في كتابه «الرأسمال المالي» لسنة 1910، اعتمادا على المجلد الثاني «عملية تداول رأس المال» لكتاب رأس المال لكارل ماركس. فالرأسمال المالي هو الرأسمال البنكي الذي يوظف في الرأسمال الصناعي خاصة في الجزء المتعلق منه بالرأسمال الأساسي الذي يتطلب استثمارات هائلة تسترد قيمتها على مدد طويلة تقاس بمدد دورات الإنتاج المتعددة التي يتطلبها الاهتلاك الكلي لذلك الرأس المال الأساسي. هذه الاستثمارات العملاقة لن يستطيع توفيرها إلا البنوك الكبرى التي أصبحت تسيطر على الإنتاج والتداول العالمي بواسطة إصدار الأسهم التي تمكنها من الاستحواذ على معظم الأرباح الناتجة عن استغلال الطبقة العاملة وبعدها تأخذ تلك الأسهم طريقها للتداول في برصة القيم في استقلال تام عن الرأسمال الصناعي. الرأسمال المالي جعل ايديولوجية الرأسمالية تتحول من «المنافسة الشريفة» و«حرية المبادرة» و«تخفيف تدخل الدولة» إلى ايديولوجية الهيمنة لكون الرأسمال المالي يفرض تدخل الدولة ديبلوماسيا أو عسكريا إذا اقتضى الأمر لتحديد مجاله العالمي. بخلاف الاشتراكيين الغربيين فرنسيين وألمان الذين اعتبروا الامبريالية تحول ظرفي للرأسمالية يمكن تجاوزه والاستفادة منه. اعتبر لينين الروسي ذو الثقافة المغايرة وأول الاشتراكيين ممن استوعبوا كنه الدراسة العلمية لرودولف هيلفيردين أن الامبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية وأن الدور التحرري للبورجوازية قد انتهى. ونتج عن هذا التحول انتقال الدول الغربية التي تدعي الحداثة والديمقراطية إلى دول استعمارية تضطهد الشعوب، وتحول دون تثوير بنياتها الاقتصادية والاجتماعية، وإلى دول امبريالية تستنزف خيرات هذه الشعوب وتعرقل تطورها التاريخي وتقتله في المهد. فكما كتب هيلفردين: إذا كانت البورجوازية في السابق في صراع مع الملاكين الكبار والأمراء لكونهم يسيطرون على مقاليد الحكم والجيش.... ففي عهد الامبريالية نجد تعاونا فيما بين الملكية العقارية الكبيرة والرأسمال المالي كما أن البورجوازية الصغيرة المكبلة بالقروض تتمنى للرأسمال المالي أن يتوسع ويزدهر لكون أزماته ستنعكس عليها سلبا وبكيفية تلقائية.

هذا ما بلوره لينين في ثورة البروليتاريا ل 17 أكتوبر 1917 في وقت انتقده فيه جل الزعماء الاشتراكيين الألمان والغربيين معتبرين أن الحكم في روسيا (حسب ما يسمونه بالتطور التاريخي) يجب أن يعود إلى البورجوازية الروسية لكون فهمهم السطحي للإمبريالية يحول دون إدراكهم بأن تلك البورجوازية تفتقد لمؤهلات الحكم نظرا لتبعيتها للرأسمال المالي الأوروبي آنذاك.

كما بلور لينين مفهوم تقرير المصير بالنسبة للشعوب المضطهدة بخلاف الاشتراكيين الغربيين الذين يتغاضون عن حرب الإبادة التي تعاني منها تلك الشعوب ويرهنون تحررها وانعتاقها بتحرر الطبقات العاملة بالغرب. تلك الطبقات العاملة التي أصبحت تهيمن عليها الأرستوقراطية العمالية بالشركات الكبرى والبرلمانيين الاشتراكيين الذين أصبحوا يستفيدون من قسط من فائض القيمة المنتزع عالميا.

اعتمادا على التعريف العلمي للإمبريالية نجد أن الصين وروسيا تطورت صناعيا لكونها في مرحلة تاريخية معينة دخلت بالضبط في قطيعة مع الامبريالية الغربية وعملت على توجيه شعوبها لبناء اقتصاد مستقل متمحور على القدرات الذاتية. على هذا الأساس لا يمكن تصنيف هاتين الدولتين كدول امبريالية لكون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الموجهان الأساسيين لاستثمارات الرأسمال المالي الغربي في كل بقاع العالم تحت السيطرة الغربية هي مؤسسات بيد الامبريالية الأمريكية بفضل عملتها السيادية: الدولار الأمريكي.

الصراع الدائر في فلسطين ضد الاحتلال الصهيوني وضد أمريكا التي تنتهز الفرصة لمحاولة استرجاع ما فقدته بالمنطقة منذ 2017، كما الصراع في شرق أوكرانيا ضد توسع حلف شمال الأطلسي هو صراع ضد الهيمنة الامبريالية الغربية التي تعتبر العدو الرئيسي في هذه المرحلة، يجب أن تتحد ضدها الشعوب المضطهدة وطبقاتها العاملة.

نهاية المشروع الصهيوني وتنامي المشروع الوطني الفلسطيني

(الجزء السادس)

غسان أبو نجم*

ان الانهيار الذي لحق بالمشروع الوطني الفلسطيني نتيجة لاتفاقات أوسلو وتطبيقاته السياسية على الأرض كان نتيجة طبيعية لحالة التفرد والتراجع عن الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني وهذا الانهيار مر بالعديد من المحطات أهمها:

المحطة الأولى:

شكل تغيير البرناج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بداية التنازل والتفريط الفعلي بأرض فلسطين التاريخية لتسقط القيادة الفلسطينية المتنفذه وبعض حلفائها من اليسار خيار الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني واعتماد شعار الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ لتُسقط بذلك ثلثي أراضي فلسطين التاريخية بأيدي الصهاينة المغتصبين. ولن أدخل في هذه المقالة بالظروف الدولية والإقليمية التي أحاطت بالمنظمة في ذلك الوقت ولكن ما يهمني هنا النتيجة العملية لذلك الموقف ولتلك السياسات التي أهدرت حق الشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ واعترفت ضمنياً، ولاحقاً علنياً، بالاحتلال كصاحب أرض وحق، وبالتالي مالك دولة على أرض اغتصبها، ورغم محاولات اليمين الفلسطيني تبرير هذه النتيجة وجهود اليسار في صد هذا التدحرج نحو التنازل عبر سلسلة من الخطوات السياسية والتنظيمية مثل تشكيل جبهة الرفض ومحاولات محاصرة القيادة الفلسطينية المتنفذه رغم كل ذلك ظلت الحقيقة القائمة على الأرض هي سقوط أراضي عام ١٩٤٨ من حسابات وبرامج قوى العمل الوطني الفلسطيني بدون استثناء وظل الارتباط بها عاطفيا وجدانياً فقط، وسقط برامجياً وعملياً في الواقع.

من هنا بدأت حلقة التنازلات ليتلوها ارتدادات سياسية لاحقة كإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس والدخول في سلسلة حوارات ولقاءات أسفرت بمجملها على تثبيت شرعية الكيان الصهيوني كواقع معترف بوجوده عالمياً وعربياً وفلسطينياً وأصبح المحتل من أراضي عام ١٩٤٨ حلماً وقصيدة حنين في أدبيات هذا الشعب.

المحطة الثانيه:

لقد أدى الجنوح السياسي الفلسطيني نحو مشاريع التسوية السياسية التي تعددت مصادرها وأطرافها إلى سلسلة من التنازلات حصل عليها الكيان الصهيوني بواسطة أطراف دولية إمبريالية لم تتوانَ عن اصطياد أي موقف للضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق المزيد من التنازلات عبر إعطاءها الوعود والتعهدات التي أثبتت الأحداث أنها كاذبة ومخادعة ورغم ذلك أصرت قيادة المنظمة على الاستمرار بنهج التنازلات رغم التحذيرات التي وجهها أطراف من اليسار الفلسطيني.

ولم تقف قيادة المنظمة عند حد تعديل البرنامج السياسي للمنظمة وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بل شاركت في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية التي كانت المحصلة النهائية لقراراتها تثبيت الكيان الصهيوني وإضفاء الشرعية لوجوده على أرض فلسطين المغتصَبة ولم تكن لهذه التنازلات أن تتم إلا عبر صفقات ومحادثات سرية قادتها شخصيات فلسطينية مدعومة سراً من أطراف سياسية، كالمحادثات التي كانت تجري في أوروبا والحوارات الأكاديمية التي جرت في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أوائل الثمانيات بين شخصيات أكاديمية فلسطينية وأخرى صهيونية بهدف ردم الهوة بين طرفي الصراع كما أعلن أطرافها بعد انكشاف أمرهم. وهي في حقيقة الأمر محاولات للبحث عن طرق ووسائل لإضفاء الشرعية للمُغتصب وما يلفت الانتباه هنا أن معظم المحاورين لم يحملوا الصفة الرسمية بوصفهم محاورين باسم منظمة التحرير، مما سهل عملية التنصل منهم عند انكشاف أمرهم من جهة، والتنصل من أي التزام لا يتوافق مع ما يطمح له هذا التيار التفريطي من جهة أخرى.

لم تقف محاولات هذا التيار الذي بدء يوسع قاعدة تغلغله في أوساط وجسم الحركة الوطنية الفلسطينية، ولم تقف عند اللقاءات الثنائية واللجان الحوارية عند هذا الحد، بل بادر إلى تحشيد مجوعات وأفراد في جسم الحركة الوطنية ومن كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني لتسييد فكرة الحوار والتفاوض وتحييد دور السلاح بحجة إعطاء دور للعقلاء كما أسمتهم السيدة الأميركية، خاصة أن السلاح الفلسطيني تم تشتيته في عدة عواصم عربية بعد اجتياح لبنان مما أعطى للتيار التفريطي فرصة كبرى لتمهيد الطريق أمام مزيد من التنازلات والتفريط.

إن فلسطين كلٌ لا يتجزء، وأن المُغتصِب الصهيوني تجب مقاومته في كل مدينة وقرية فلسطينية من البحر إلى النهر. وأدى هذا التلاحم إلى إسقاط شعار الفصل بين أبناء الوطن الواحد (فلسطينيو الداخل وأبناء غزة والضفة) لتعيد الانتفاضة الشعبية إلى الواجهة اسم فلسطين التاريخية ووحدة الأرض والشعب

المحطة الثالثة:

لقد أدى اندلاع الانتفاضة الشعبية في كافة أنحاء فلسطين وعلى كامل ترابها إلى حالة من توحيد الوجدان الشعبي الفلسطيني بين كافة مكونات المجتمع الفلسطيني في حالة فريدة أعادت حالة الوعي الوطني وضرورة وقف الهدر المجاني للمواقف السياسية من قبل فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وأن فلسطين كل لا يتجزء، وأن المغتصب الصهيوني تجب مقاومته في كَل مدينة وقرية فلسطينية من البحر إلى النهر. وأدى هذا التلاحم إلى إسقاط شعار الفصل بين أبناء الوطن الواحد (فلسطينيو الداخل وأبناء غزة والضفة) لتعيد الانتفاضة الشعبية إلى الواجهة اسم فلسطين التاريخية ووحدة الأرض والشعب وجاسرت بذلك التيار التفريطي وفرملت حالة الدحرجة التي بدء بها، ولو التقط أبناء التيار اليساري وقواه هذه الحالة التي فرضتها الانتفاضة وانتقدت نفسها ومواقفها وتراجعت عن برامجها التي تنازلت فيها عن أرض فلسطين التاريخية لأخذت القضية الفلسطينية منحى مختلفاً تماماً. ولكن يبدو أن هناك أطراف داخل اليسار الفلسطيني كانت تلهث خلف التسوية السياسية باعتبارها أسهل وأقصر الطرق لتحقيق مكتسباتها الطبقية الضيقة.

ولم تدم الحالة طويلاً، فبعد أن نجحت الانتفاضة الشعبية على الأرض، بدء النهج التفريطي باستغلال مكتسباتها لتحقيق تسوية سياسية، ولكن بشروط أفضل، ورجع إلى دائرة الوهم السياسي. وكان مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والذي نقل حالة الصراع إلى مصاف دولية وتم بحضور دول عربية وعالمية وبدور أوروبي فاعل، بالإضافة إلى ممثل عن الكيان المُغتصب الصهيوني، ليكون بذلك مَمثلين اثنين عن فلسطين التاريخية أحدهما مفرط والآخر مُغتصب، ليكتسب المُغتصب الصهيونيَ صفة شرعية فلسطينية عربية عالمية، بأن له الحق بما اغتصب وأن الطرف الآخر الفلسطيني عليه الاعتراف بهذا الحق، وكان له ما أراد وخرج المغتصب الصهيوني منتصراً وفرض وجوده وشروطه على المجتمع الدولي وخرج الطرف الفلسطيني مهزوماً.

يتبع...

*كاتب فلسطيني

النهج الديمقراطي

في ذكرى 20 مارس، يأتينا الدّرس من النيجر

جيلاني الهمامي

أعلن متحدث باسم حكومة النيجر يوم 16 مارس الجاري ما يلي «إنّ حكومة النيجر إذ تأخذ في الاعتبار تطلعات ومصالح شعبنا تقرر بكل مسؤولية إنهاء الاتفاق المتعلق بوضع الأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة الأمريكية والموظفين المدنيين التابعين لوزارة الدفاع الأمريكية على أراضي جمهورية النيجر. وسيتم إرسال مراسلات ديبلوماسية إلى الطرف الأمريكي في هذا الشأن» نيامي في 16 مارس 2024. (1)

الدرس يأتي هذه المرة من النيجر. وتتعاقب الدروس وتتوالى من غزة إلى جنوب لبنان إلى اليمن إلى النيجر. دروس تشير كلها إلى اتجاه واحد وهو رفع التحدي في وجه صعلوك العالم l'Etat voyou.

إنّ القرار النيجيري صفعة جديدة في وجه جبابرة العالم الأمريكان الذين كانوا يعتبرون صحاري وسهول وجبال وكل تضاريس أفريقيا فسحة مفتوحة أمام جنودهم وأعوان مخابراتهم وشركاتهم وسماسرتهم. هذا القرار جاء ليقول لهم لقد ولى ذلك العهد وذهب أو ليشير على الأقل بأن عهدا جديدا قد انبلج ومن النيجر تحديدا.

بالعودة إلى التاريخ القريب كان النيجر عرف في جويلية من السنة الماضية انقلابا عسكريا تم بموجبه عزل الرئيس السابق محمد بازوم وأعلن الجنرال قائد الحرس الرئاسي عبد الرحمان تشياني قائدا للمجلس العسكري الحاكم للبلاد. وكان قادة الانقلاب برّروا مبادرتهم بالحيلولة دون «خطة عدوان ضد النيجر من خلال تدخل عسكري وشيك في نيامي بدعم من بعض الدول الغربية» كما جاء في تصريح المتحدث باسم المجلس العسكري الحاكم الجديد في نيامي.

لاقى الانقلاب صعوبات جمة خاصة على الصعيد الأفريقي والدولي حيث ندد العديد من الأطراف به مثل «المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرهم كثيرون كانوا هددوا جميعهم تقريبا بسحب المساعدات العسكرية والاقتصادية و«الإنسانية» كما هددوا بسحب استثماراتهم ومشاريعهم وخبرائهم. ولكنه في المقابل من ذلك نال دعم الجماهير الشعبية النيجيرية وخاصة في العاصمة نيامي. كما نال مباركة الأنظمة الجديدة في البلدان المجاورة مالي وبوركينا فاسو التي عرفت هي الأخرى تطورات مماثلة. وقد توطدت علاقات هذا الثلاثي مع مرّ الأيام حتى أعلنوا في شهر فيفري الماضي عن إنشاء اتحاد جديد «تحالف دول الساحل» بعد أن كانوا أعلنوا في جانفي الماضي اتفاق هذه الدول الثلاث على الانسحاب من «المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا» (ايكواس) رغم كل التحذيرات والتهديدات.

فهل نستطيع القول إنّ قرار النيجر يعطي إشارة انطلاق عصر التمرد الأفريقي على كبريات قوى الاستعمار؟ أم هل هو مجرد تفصيل لا يزيد عن إجراء ظرفي وشكلي وغير ذي أهمية بالنسبة إلى سمات وخصائص الأوضاع هذه المنطقة وإفريقيا بشكل عام في فك كماشة القوى الهيمنية التقليدية إضافة إلى القوى الجديدة التي باتت لها أطماع جدية مثل الصين وروسيا والكيان الصهيوني؟

لنا عودة للإجابة عن هذه الأسئلة ولكن لنتوقف قليلا عند الدرس الذي يمكن أن نستشفه من القرار النيجيري والذي قد يكون فيه لتونس فوائد جمة لو أخذت به. إنّ المثال النيجري يضع الخطاب الرسمي التونسي الجديد منذ مجيء قيس سعيد للحكم، خطاب «السيادة الوطنية» ونبرة التمرد على المحك.

ترتبط تونس بعديد الاتفاقيات المعلنة والسرية مع القوى الاستعمارية الغربية، الأوروبية والأمريكية خصوصا وهي اتفاقيات منها القديم الذي يعود تاريخه إلى عهد الاستعمار الفرنسي المباشر (عهد الحماية كما يصر على تسميته الرئيس قيس سعيد) ومنها ما أبرم بعد 56 بما في ذلك اتفاقيات حكومات ما بعد الثورة (الاتفاقية السرية التي أمضاها محسن مرزوق مع الإدارة الأمريكية نيابة عن الباجي قائد السبسي).

الغالبية العظمى من هذه الاتفاقيات جاءت لتكرّس الهيمنة الامبريالية على بلادنا وتسلم بها وتذعن لها. وتمثل الاتفاقيات ذات الطابع العسكري وخاصة الاتفاقية التي أرسيت بموجبها «اللجنة العسكرية التونسية الأمريكية المختلطة» من أخطرها على استقلالية القرار الوطني. أنشئت هذه اللجنة سنة 1980 إثر أحداث قفصة.

تجتمع هذه اللجنة بشكل دوري كل سنة وفي إطارها يقع الاتفاق على الشراكات الأمنية والعسكرية برامج «التعاون» لمكافحة التهديدات إلى جانب الاجتماعات الأخرى في مستوى وزراء الدفاع والخبراء، كان آخر اجتماع بتاريخ 12 فيفري الماضي وقد جاء في بلاغات صحفية أنّ هذا الاجتماع تناول «التعاون الأمني وبناء القدرات المؤسسية وأمن الحدود ومراجعة برامج بناء القدرات الدفاعية لتونس التي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات والتي تموّلها الولايات المتحدة» إلى جانب تقييم الأنشطة العسكرية المشتركة ومنها «نجاح التدريبات العسكرية المشتركة الأخيرة، والتزام الولايات المتحدة بتعزيز أمن الحدود التونسية ومكافحة التهديدات الإرهابية، فضلا عن التحديات الدولية ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك عدم الاستقرار في منطقة الساحل وخارجها».

في إطار هذه الاتفاقية (اللجنة العسكرية المشتركة) تتولى الامبريالية الأمريكية تقديم مساعدات سنوية منها مساعدات مدنية لبرامج اقتصادية واجتماعية متنوعة ومنها المساعدة العسكرية السنوية والتي بلغت من سنة 2005 إلى 2010، 94 مليون دولار، أي 19 مرة حجم المساعدات المدنية» (2). أما بعد الثورة فقد تراوحت هذه المساعدة بين 29.5 مليون دولار سنة 2012 وبين 129 مليون دولار سنة 2016 واستمرت على ذلك النسق تقريبا (121 سنة 2017 و100 سنة 2018 و103 سنة 2019) فيما تم حذفها تماما سنتي 2021 و2022. (3)

ترتبط تونس بعديد الاتفاقيات المعلنة والسرية مع القوى الاستعمارية الغربية، الأوروبية والأمريكية خصوصا وهي اتفاقيات منها القديم الذي يعود تاريخه إلى عهد الاستعمار المباشر (عهد الحماية كما يصر على تسميته الرئيس قيس سعيد)

اليوم ونحن نحيي ذكرى ما يسمى بـ«الاستقلال» نتأكد أكثر فأكثر، في ظل العولمة الشاملة، والتسابق بين القوى الامبريالية نحو إعادة اقتسام العالم إلى مناطق نفوذ، أنّ بلادنا وهي تعاني من أزمة حادة وعنيفة على جميع الأصعدة والمستويات تقع في «عين العاصفة الامبريالية». فهي في أكثر من مستوى خاضعة لإرادة كبريات الدول والاحتكارات ومنجرة في اصطفاف لا مصلحة لها فيه ومستقبلها مرتهن بإرادة هذه الدول والاحتكارات وقرارها السيادي غير مصان. ففي مثل هذه المناسبة ما أحوجنا، والحال أنّ الدعاية الشعبوية وظفت وتوظف كما لم يحصل من قبل مسألة السيادة الوطنية، إلى استيعاب الدرس النيجيري ومحاكاة قراره القاضي بإلغاء كل حضور عسكري أمريكي من على تراب الوطن. ما أحوجنا أن تكون حماية السيادة والكرامة الوطنية بقرارات فعلية وعلى رأسها إلغاء هذه اللجنة العسكرية المختلطة التي تكرّس حقا الهيمنة العسكرية الأمريكية على بلادنا لا بمجرد خطب وشعارات تتنافى تماما مع الواقع والحقيقة.

الهوامش :

(1) – بلاغ اعلامي متلفز من الحكومة النيجيرية منشور على الانترنت

(2) نص لمعز الباي على الرابط التالي

النفوذ الأمريكي في تونس: كيف أُنفقت مليارات الدولارات تحت غطاء المساعدات؟

(alqatiba.com)

(3) – نفس المصدر

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

مصادرة الأراضي الجماعية والتهجير القسري ممارسة عنصرية

تحيي لجنة المنظمات المغربية لمتابعة التوصيات الصادرة عن اللجنة الأممية للقضاء على التمييز العنصري، إلى جانب الحركة الحقوقية والديمقراطية العالمية، التواقة إلى السلم والحرية والكرامة والمساواة، اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، الذي يصادف 21 من كل سنة، كما تم إقراره من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966، احياء لذكرى اليوم الذي أطلقت فيه شرطة نظام الأبارتهايد النار على مواطنين ومواطنات في مدينة شاربفيل بجنوب أفريقيا سنة 1960، خلال احتجاج سلمي ضد قوانين المرور التي فرضها الفصل العنصري وقتلت حينها 69 شخصًا.

والأمم المتحدة إذ تحتفل هذه السنة بنهاية العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي امتد من عام 2015 إلى سنة 2024، وبإعلان هذا اليوم، من سنة 2024، شكلا من أشكال اعتراف المجتمع الدولي بما يعانيه السكان المنحدرون من أصل أفريقي، كفئة تستدعي تعزيز حقوقها الإنسانية وحمايتها، من «إرث العبودية والاستعمار اللذين مازالا يدمران الأرواح ويقللان الفرص، ويمنعان مليارات الأشخاص من التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات»؛ فان ما يشهده العالم الآن من أحداث وتطورات درامية لدليل على فشل المنتظم الدولي في تحقيق ما تمت برمجته خلال هذا العقد:

1 – ففي فلسطين، ثمة إبادة جماعية تجري أمام أنظار كل العالم، ومجازر مروعة ترتكب من طرف الكيان الصهيوني المتعطش لدماء الأطفال والنساء وعموم المدنيين، بالسلاح الأكثر فتكا، وبالتجويع والحصار ومنع دخول الأدوية، وتدمير المنازل والمستشفيات، واعتقال وقتل الأطباء والممرضين والصحافيين، والاستمرار في سياسة مصادرة الأراضي والتهجير القسري الجماعي وسن العديد من القوانين العنصرية. كل هذا الإجرام يتم بدعم من الإمبريالية الأمريكية، وبمباركة من الأنظمة الرجعية بدون خجل ولا ضمير، خصوصا بعد الإعلان عما يسمى «صفقة القرن» العنصرية والتي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وإنكار حق أهلها في دولتهم المستقلة وفي عودة اللاجئين وفقا للشرعية والقانون الدولي؛

2 – وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعاني، حوالي 200 مليون شخص، يعتبرون أنفسهم من أصل أفريقي ومعهم العديد من الأجانب والأقليات العرقية والإثنية والدينية، من تصاعد حملات التمييز العنصري والكراهية؛ حيث يتعرضون، بالإضافة إلى التهميش والإقصاء من مختلف المجالات، للعنف وإطلاق النار على المآت منهم من طرف الشرطة. كما يتعرض المهاجرون وطالبو اللجوء القادمون إلى الحدود الأمريكية المكسيكية المعسكرة، إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تتمثل في الاحتجاز لعدة أسابيع في ظروف لا إنسانية ودون رعاية وإبعاد الآلاف منهم إلى المكسيك، في ظروف خطرة؛

3 – وبنفس القدر يعاني السكان الأصليون في كل من أفريقيا وأمريكا الجنوبية والشمالية و في آسيا، من مآسي الإقصاء والتهميش والتمييز العنصري، وهي في أمس الحاجة إلى حماية أراضيهم وثرواتهم و لغاتهم وثقافتهم وعاداتهم من جشع الأنظمة الامبريالية وأطماع المقاولات العابرة للأوطان، وذلك وفق المرجعية الدولية لحقوق الإنسان ومنها إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية؛

4– وفي أوروبا، أدى انتشار الشعبوية القومية المتطرفة إلى تزايد خطابات العنصرية والتمييز العنصري والكراهية ضد الأجانب؛ خاصة حين حققت أحزاب قومية متطرفة، في بعض البلدان، نجاحا في الانتخابات التشريعية، كما أصبح الأنترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي مجالا للاستقطاب ولبث التصريحات المهينة والمسيئة ضد الأجانب، خصوصا المهاجرين المنحدرين من أصل إفريقي، بشطريه الشمالي و الجنوبي، وبالتركيز على ذوي البشرة السوداء، والتحريض على العنف بدافع الكراهية العنصرية أو العرقية أو الدينية؛

5– وبسبب الحروب ومخلفات الاستعمار والاستغلال، يموت الآلاف سنويا من شباب القارة الأفريقية في مياه المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، هربا من الفقر والجوع والقمع الذي يتهدد وجودهم وبحثا عن عيش كريم وعن حرية مفقودة في بلدانهم...، التي تتحكم القوى الإمبريالية في معظمها، بل وتحمي الأنظمة الاستبدادية المتحكمة فيها، وترعاها خدمة لمصالحها وأطماعها الاستعمارية...؛

وأما في ما يخص بلادنا، فعلى الرغم من التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ومنها الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري، التي تنص على حظر ومناهضة جميع أشكال التمييز أيا كان نوعه أو مصدره، وتأكيدها بمقتضى أحكام الدستور على حظر التمييز والتحريض على العنصرية والكراهية، فإنه لا يوجد تشريع شامل لمكافحته بمختلف صوره، كما أن المغرب لا يتوفر على سياسة وخطة عمل وطنية تهدف إلى منعه وإلى الحماية منه طبقا لالتزامات المغرب بموجب إعلان وبرنامج عمل «دوربان» سنة 2001 وكما جاء في توصيات العديد من هياكل الاتفاقيات وفي تقارير نظام الإجراءات الخاصة؛

ورغم الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية لغة رسمية، فإن القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية المصادق عليه من طرف البرلمان لا يتلاءم بشكل كامل مع المعايير الدولية، ولا يستجيب لانتظارات الحركة الحقوقية والأمازيغية، ولم يضع حدا للتهميش والتمييز؛ سواء في مجال الإعلام أو التعليم من خلال توقيف تدريس الأمازيغية بالعديد من المؤسسات وجعلها اختيارية، أو على صعيد الإدارة والقضاء ومختلف مناحي الحياة العامة، مع الاستمرار في رفض بعض الأسماء الأمازيغية؛

أما فيما يتعلق بالحريات الفردية، فإن اللجنة تسجل استمرار انتهاك الحق في حرية المعتقد، تشريعا وممارسة، عبر التضييق على نشاط العديد من الأقليات الدينية التي تدين بغير الإسلام المالكي، ومنعها من الحق في المجاهرة بدينها وممارسة شعائرها؛

وفي سياق ضغوط الاتحاد الأوروبي على المغرب للحد من تدفقات الهجرة وتجريم الهجرة غير النظامية، لازال المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء، خصوصا القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، يعانون من مختلف أشكال التمييز العنصري والوصم والكراهية، ويتعرضون لشتى المضايقات والاعتقال التعسفي والترحيل القسري بعد تدمير ومصادرة ممتلكاتهم؛ وذلك في غياب تشريعات تضمن حماية حقوقهم، طبقا للمعايير الدولية، وخلافا لما وعدت به الدولة، منذ سنة 2013، في سياق إعلانها عن تبني سياسة جديدة للهجرة ترتكز على حقوق الإنسان وتسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين.

وبهذه المناسبة الأممية فإن اللجنة، إذ تدين كل هذه الأوضاع والممارسات، تعبر عن تضامنها مع كل ضحايا التمييز العنصري وكراهية الأجانب عبر العالم، وتطالب بما يلي:

– العمل على احترام وتطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإدماج مقتضياتها في التشريعات الوطنية واعتماد إطار تشريعي شامل لمكافحة مختلف أشكال التمييز ، وتنفيذ توصيات لجنتها الأممية و تلك الصادرة من المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وباقي التوصيات الأممية ذات الصلة، واعتماد استراتيجية وخطة عمل وطنية في هذا المجال؛

– وضع حد للإفلات من العقاب في جرائم الاعتداء العنصري والتحريض على العنصرية والكراهية ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، خصوصا الأفارقة من دول جنوب الصحراء، وتقديم المساعدات لكل الضحايا وضمان وصولهم إلى العدالة؛

– تبني سياسة للهجرة تضع في أولوياتها احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع إعادة النظر في سياسة التعاون مع الاتحاد الأوربي في مجال مراقبة الحدود من أجل النظر في الأسباب الحقيقية لإشكالية الهجرة، والإسراع باعتماد قانون جديد خاص بدخول وإقامة الأجانب والهجرة بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبما ينسجم مع الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951ومع كل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة؛

– اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الإدارية والتنظيمية والمالية الضرورية لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية قصد تجاوز التهميش والتمييز الذي تتعرض له وذلك من خلال التنفيذ الفعلي للمقتضيات الإيجابية المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، والعمل مستقبلا على تجاوز الثغرات التي تعتري هذا القانون ووضع حد للعراقيل أمام تسجيل الأسماء الأمازيغية في الحالة المدنية؛

– الشروع، دون أي تماطل أو تمديد، في إعمال الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري الواردة في الفقرتين 14(أ) و(ب) الخاصة «باعتماد خطة عمل وطنية جديدة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتضمينها مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب»؛ وفي الفقرتين (أ) و(ب) المتعلقة «بتدريس اللغة الأمازيغية في جميع المراحل التعليمية، بما في ذلك التعليم قبل المدرسي، وزيادة عدد الأساتذة/ت المكونين/ت تكوينا كافيا على تدريسها وتعزيز حضور اللغة والثقافة الأمازيغيتين في وسائل الإعلام السمعية والبصرية»، وذلك في أجل أقصاه سنة انطلاقا من تاريخ نشر التوصيات الختامية الذي هو 08 دجنبر 2023؛

– تنفيذ التوصية الصادرة عن ذات اللجنة المتعلقة «بحماية الأمازيغ من مصادرة أراضيهم ومن التهجير القسري، وإعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها الأصليين وضمان الحق في الانتصاف وولوج الضحايا إلى العدالة، مع تفعيل المنهجية التشاركية عبر إجراء مشاورات فعالة مع المعنيين قبل الترخيص بأي مشروع تنموي أو استغلال للموارد الطبيعية من شأنه أن يؤثر على أراضيهم»؛ وهذا لن يتأتى إلا بإلغاء القوانين التي تستمد روحها من القوانين الاستعمارية، ومنها القانون رقم 62-17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها؛

– رفع كل أشكال التمييز ضد النساء، ووضع مدونة للأسرة تقر بالمساواة التامة بين الجنسين وتحترم قواعد العدل والمساواة، ولا تتعارض مع الطابع الكوني والشمولي لحقوق الإنسان؛

– اتخاذ التدابير الضرورية للوقاية من التمييز العنصري والتحريض على الكراهية، من خلال استصدار قانون يعالج الظاهرة ويحاربها، والعمل على تنظيم حملات تحسيسية في صفوف الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين، ولاسيما رجال الشرطة والدرك وإدارة السجون والمكلفين بمراقبة الحدود، وفي صفوف القضاة والمحامين...؛

– توفير كل الضمانات الكافية من أجل حماية حق جميع المواطنات والمواطنين، دون تمييز، في ممارسة حرية الرأي والتعبير، والحق في التنظيم والتجمع والتظاهر، وفي حرية الدين و المعتقد، طبقا للمعايير الدولية، مع العمل على القطع مع ممارسة التضييق على المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان وإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي والتعبير وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف؛

– القيام بحملات تحسيسية في صفوف كل فئات المجتمع، وتخصيص رجال ونساء التعليم والإعلام بالتكوين اللازم من أجل المساهمة في نشر قيم المساواة وعدم التمييز، وفتح الباب أمام الحركة الحقوقية، ودعمها، للقيام بدورها في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وخاصة الحق في الحماية من التمييز العنصري والكراهية.

الرباط في 21 مارس 2024

فلسطينيات خالدات في الذاكرة

أسماء طوبي:

تزخر الذاكرة الفلسطينية بالنساء اللاتي تسلحن بالإرادة وتركن خلفهن بصمات واضحة ونجحن في تخطي العديد من الحواجز ليخلدن حضورا ودورا رياديا واضحا عبر صفحات تاريخ شعبنا الفلسطيني، نذكر ومن هؤلاء نذكر ليس للحصر (في حلقات):

طرب سليم الأحمد عبد الهادي:

ولدت طرب عبد الهادي في مدينة جنين عام 1910. والدها هو الشهيد سليم الأحمد عبد الهادي (أحد أقطاب حزب اللامركزية الإدارية في فلسطين)، الذين علقهم جمال باشا السفاح على أعواد المشانق سنة (1915).

تلقت طرب تعليمها في نابلس؛ وقبل حصولها على الشهادة الثانوية، تزوجت من إبن عمها (السياسي والمحامي الفلسطيني عوني عبد الهادي.

لمعت طرب عبد الهادي عندما فتحت أبواب منزلها في القدس أمام سيدات الحركة النسائية؛ فعقد فيه المؤتمر النسائي الأول؛ كما خرجت من منزلها، وبقيادتها، أول مظاهرة نسائية تحتج على ما يدور في البلاد من أعمال التعسف ومساندة الهجرة الصهيونية.

وتكررت قيادة طرب عبد الهادي للمظاهرات الوطنية سنة (1933م) وسنة (1936م) كان لها دور كبير في جمع الأموال وتوزيعها على المحتاجين وأبناء الثوار والشهداء؛ كما ساهمت في تأسيس عدد من الجمعيات الفلسطينية النسائية، وحازت على مراكز قيادية فيها؛ فشغلت مركز «سكرتيرة الاتحاد النسائي العربي» لفترة من الزمن، وكانت من الداعيات إلى المؤتمر النسائي العربي، الذي عقد في القاهرة سنة (1938م) برئاسة هدى شعراوي؛ كما نشطت في المؤتمر النسائي المنعقد بالقاهرة أيضا سنة 1944؛ فكانت صلة الاتصال بين سيدات مصر والسيدات في الأقطار العربية الأخرى.

استقرت في القاهرة بعد نكبة سنة (1948م)، وفتحت أبواب منزلها أمام أعضاء الحركة النسائية الفلسطينية، وساهمت في تأسيس «الاتحاد النسائي الفلسطيني فرع القاهرة»، حيث توفيت فيها سنة (1980) .

فدوى طوقان:

ولدت الشاعرة فدوى طوقان في مدينة نابلس سنة 1917، وتلقت في مدارس المدينة تعليمها الابتدائي، ولأن عائلتها المحافظة كانت تعتبر مشاركة الأنثى في الحياة العامة أمراً غير مقبول، تركت فدوى مقاعد الدراسة، واستمرّت في تثقيف نفسها بنفسها، بمساعدة أخيها الشاعر إبراهيم طوقان الذي نمى مواهبها، ووجهها نحو كتابة الشعر، ثم شجعها على نشره في العديد من الصحف العربية.

توالت النكبات في حياة فدوى طوقان، حيث توفي والدها، ثم توفي أخوها ومعلمها إبراهيم، أعقب ذلك احتلال فلسطين إبان نكبة 1948، فتركت تلك المآسي المتلاحقة أثرها على نفسية فدوى طوقان كما يتبين لنا من شعرها في ديوانها الأول «وحدي مع الأيام»، ولكنه، في نفس الوقت، دفع فدوى إلى المشاركة في الحياة السياسية خلال الخمسينيات.

سافرت فدوى إلى لندن في بداية الستينيات من القرن الماضي، وأقامت هناك لمدة سنتين، وفتحت لها هذه الإقامة آفاقاً معرفية وإنسانية، حيث جعلتها على تماسّ مع منجزات الحضارة الأوروبيّة الحديثة، وبعد نكسة 1967 خرجت شاعرتنا من قوقعتها لتشارك في الحياة العامة بنابلس، فبدأت في حضور المؤتمرات واللقاءات والندوات التي كان يعقدها الشعراء الفلسطينيون البارزون، من أمثال: محمود درويش، وسميح القاسم، وتوفيق زياد وغيرهم.

في مساء السبت الثاني عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر عام 2003 ودعت فدوى طوقان الدنيا عن عمر يناهز السادسة والثمانين عاما قضتها مناضلة بكلماتها وأشعارها في سبيل حرية فلسطين، وكتب على قبرها قصيدتها المشهورة : «كفاني أموت عليها وأدفن فيها، وتحت ثراها أذوب وأفنى، وأبعث عشبا على أرضها، وأبعث زهرة إليها تعبث بها كف طفل نمته بلادي، كفاني أظل بحضن بلادي ترابا، وعشبا، وزهرة.

تقول عنها الباحثة وداد السكاكيني: « لقد حملت فدوى طوقان رسالة الشعر النسوي في جيلنا المعاصر يمكنها من ذلك تضلعها في الفصحى وتمرسها بالبيان، وهي لا ترد شعراً مصنوعاً تفوح منه رائحة الترجمة والاقتباس وإن لها لأمداً بعيداً هي منطلقة نحوه، وقد انشق أمامها الطريق.

كرست فدوى طوقان حياتها للشعر والأدب، فأصدرت العديد من الدواوين والمؤلفات، وشغلت عدة مناصب جامعية، وكانت محور الكثير من الدراسات الأدبية العربية. إضافة إلى ذلك، حصلت فدوى طوقان على العديد من الأوسمة والجوائز منها :

جائزة الزيتونة الفضية الثقافية لحوض البحر البيض المتوسط باليرمو إيطاليا 1978، جائزة سلطان العويس، الإمارات العربية المتحدة، 1989، وسام القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، 1990، جائزة المهرجان العالمي للكتابات المعاصرة - إيطاليا 1992، وسام الاستحقاق الثقافي/ تونس/ 1996.

وصدرت للشاعرة عدة مجموعات شعرية، منها:

- وحدي مع الأيام، دار النشر للجامعيين، القاهرة، 1952.
- وجدتها، دار الآداب، بيروت، 1957.
- الليل والفرسان، دار الآداب، بيروت، 1969.

ومن آثارها النثرية:

- أخي إبراهيم، المكتبة العصرية، يافا، 1946م.
- رحلة صعبة- رحلة جبلية (سيرة ذاتية) دار الشروق، 1985م.
- الرحلة الأصعب (سيرة ذاتية) دار الشروق، عمان، 1993م ترجم إلى الفرنسية.

فاطمة موسى إبراهيم البديري:

فاطمة موسى البديري هي ابنة القاضي الشرعي ورئيس مجلس علماء فلسطين(موسى إبراهيم البديري)؛ ولدت عام 1923م في مدينة القدس، ودرست في دار المعلمات وتخرجت منها عام 1941م، وعملت في حقل التدريس في مدينة بيت لحم، ثم في دار المعلمات في مدينة رام الله.

انتقلت من العمل في حقل التعليم عام 1946 إلى العمل الإعلامي في إذاعة «هنا القدس» إلى جانب زوجها (الأديب عصام حماد)؛ فكانت تشرف على قسم برامج المرأة والطفل، وتقدم البرامج الثقافية المتنوعة، بالإضافة إلى نشرات الأخبار، لتصبح أول إمرأة عربية يبث صوتها عبر الأثير في هذا المجال.

استمرت بالعمل في الإذاعة الفلسطينية حتى النكبة عام 1948م، ثم انتقلت بصحبة وزوجها للعمل في الإذاعة السورية في الفترة الواقعة ما بين عام 1950م و1952م؛ ثم عملت في الإذاعة الأردنية في الفترة الواقعة ما بين عام 1952م و1957م.

سافرت برفقة زوجها إلى برلين؛ للعمل في الإذاعة الألمانية الديمقراطية عام 1958م، واستمرت فيها حتى عام 1965م، لتعود لمدينة رام الله وتلتحق بحقل التعليم من جديد؛ فعملت معلمة للغة العربية، ثم أمينة مكتبة في دار المعلمات التابعة لوكالة الغوث في المدينة.

انتقلت للعيش في الأردن، وهناك عملت في قسم التصنيف في مكتبة الجامعة الأردنية بعمان في الفترة ما بين 1978م و1983م.

عملت في الدار الأردنية للثقافة والإعلام في العاصمة عمان، وتوفيت عام 2009م، ودفنت في الأردن.

كريمة عبود:

ولدت المصورة كريمة عبود في الناصرة سنة 1894. والدها القس سعيد عبود، وهي تنحدر من عائلة ذات جذور لبنانية تعود إلى بلدة الخيام الجنوبية. وقد نزحت هذه العائلة إلى الناصرة في أواسط القرن التاسع عشر، ونشط بعض أفرادها في التبشير الإنجيلي.

كان والدها كاهناً روحياً عمل في العديد من المدن والقرى الفلسطينية في المجال التقليدي وكان دائم التنقل بحكم عمله، وبطبيعة الحال فقد كانت العائلة برفقته أين ما كان. في هذه الفترة ومع تفتح طفولة كريمة اكتسبت الكثير من التجارب في حداثتها، ففي الناصرة تعلمت المراحل الأولية، وفي القدس المراحل الثانوية، والأكاديمية في بيت لحم مولد المسيح علية السلام.

تعلمت كريمة عبود حرفة التصوير لدى أحد المصورين الأرمن في القدس، وشرعت في ممارسة المهنة منذ عام 1913. وكان والدها أهداها آلة تصوير فتعلقت بها وراحت تلتقط الصور للمدن والأماكن الطبيعية والمعالم التاريخية، ولأبناء عائلتها والأصدقاء. ثم افتتحت استوديو لتصوير النساء في بيت لحم، وكان من شأن هذا الاستوديو أن أتاح للعائلات المحافظة تصوير النساء بلا حرج. ثم افتتحت مشغلاً لتلوين الصور وإكسابها لمعاناً وبريقاً.

وفي تلك الأثناء كانت تلتقط الصور المختلفة للمدن الفلسطينية الخمس: بيت لحم وطبرية والناصرة وحيفا وقيسارية. وانتشرت صورها بالتدريج في منازل العائلات المترفة في دمشق والسلط وبيروت والشويفات. وأمكن العثور على مجموعة ثانية لها تعود إلى سنة 1913، وهي تتألف من صور التقطت داخل الاستوديو لنساء بأزيائهن الجميلة.

وقد حرصت كريمة عبود على أن تضع اسم مدينة الناصرة باللغة الانجليزية لكي تعرف مصدرها .. لكن بعد سنوات العشرينيات أصبحت تكتب على ظهر الصورة تحت عنوان (كريمة عبود مصورة شمسية).

كان لكريمة عبود دور كبير في تلك المهنة التي كانت دخيلة على المجتمع العربي الشرقي، خاصة أن الكثير من العائلات المحافظة لم تكن تقبل بان تظهر على عدسات هذه الاختراع الغريب باستثناء بعض العائلات العريقة التي كانت تتبناها بالتصوير الجماعي وهو ما تثبته الصور القديمة لبعض عائلات القدس ويافا وحيفا وحتى غزة في أيام الانتداب البريطاني.

لم تتزوج كريمة وبقيت عزباء في مدينة بيت لحم مع أختها المربية مثيل عبود أولى المعلمات في مدينة الناصرة.

توفيت في أواخر الستينيات ودفنت في بيت لحم تاركة مئات الصور التي تجسد مرحلة هامة في التاريخ الفلسطيني الحديث.....

يتبع

(عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني «وفا» بتصرف)

صوت الجبل الذي خبا

في الذكرى العاشرة لرحيل محمد العروسي

عبد الله البقالي

تململ الجبل. فرك عينيه. التفت أسفل اطرافه. تناهى اليه صوت. حدق قي سفحه ليرى فتى يشدو. ردد الجبل الترنيمة. دبت في اوصاله رعشة. حدث نفسه: هو اذا...
نادى الفتى: اصعد.
رد الفتى: تضاريسك متمنعة. والقمم تخيفني.
قال الجبل: من يرسم تضاريس المشاعر بهذا اليسر، تلين له الامكنة و الصعاب.
صمت الفتى، فاضاف الجبل: نبراتك شفرة تفتح خزائني. فكن لي لسانا، اكن لك مصعدا يرفعك على قد شموخي.
و بدأ الصعود. و لانه ادرك أنه من رحم المتانة خرج، فقد توجب ان يكون اصلب من الصخر. و اعتى من الريح. و اوفى من رسائل القدامى المنقوشة على جدران الكهوف المنسية.
مر بالفجاج. و قف على الروابي. عبر البقاع المأهولة و الصامتة. اهدته الريح اسرار الانفاس المحمولة في موجاتها. و كشفت له الامكنة عن الاصداء المكتومة في جوفها.
حدثته الوديان و البراري عن الذين عبروا الى النسيان. و عن الذين وفدوا من المجاهل يبحثون لهم عن تعريف. و لانه نذر ليكون اكبر من مجرد عابر، فقد تضخمت حواسه ليصبح فيها هو الناس. و يرى الناس شغب وجودهم على محياه.
حكى عن كل شئ. عن الاقدمين حين حاورهم الفقد. عن النائحات اللواتي اسيتبد بهن الوجد. عن المقاتلين الذين ارتدى زيهم. و لان القضية الاضعف هي التي تتحدث بصوت وحيد، فقد امسك كمانه و اطلق ما عجزت عنه البنادق. و في كل صوب رصد الصدى. و يعد ان قدم نفسه. استعرض تشكيلاته.
العوام الذي وسع رقعة الحياة بعد ان زحف عليها الفناء. العز الذي صنعته الاكفان. الشموخ الذي ولد في القعور. القوة الخارقة التي صنعها اللين.
لم يعرفنا على مختبره السري. لكنه امتهن السحر باقتدار. و في كل عقود شدوه لم نسأل و لم نسأل ما ان كان وجودنا داخل خرائطه قد تم صدفة، أم انه كان تدبيرا.
كنا نسنمتع بالعزف و نحن ننظر الى تلك الرحاب و نسأل: هل كان لهذه الارض ان تنتج غير هذا الفن أم ان تلك كانت لغتها الوحيدة الممكنة؟
كنا ننظر للارض و ننتظر الاجابة، و كأنها هي الوحيدة المخول لها الجواب. و في ذلك الشرود الذي كان ينتجه الانتظار، كنا نجد انفسنا تتمايل مع موسيقاه. و كنا ننتبه الى ان ذلك هو من فعل الحي. و ان الحي دون سواه المؤهل للجواب.
لكن هذا العملاق احتفى الان. وهو ما يعني انه لن يصلنا بعد اليوم صوت الجدات. و لا مواويل الحصادين. و لا زفرات المنكوبات، و لا تظلم المكلومات و توق العاشقات.
رحل محمد العروسي. الرجل الذي قدمنا للعالم، و اوجد لنا أوسع مساحة داخل خرائطه الضيقة. فهل خبا صوت الجبل؟

تائه بين الدروب | وجه مسافر

قادتني خطواتي المتثاقلة والمعثرة نحو مسار طويل ملتو ومتعرج لا أدري إلى أين يقودني ،لن احدد وجهته، ولا ادري نهايته، أسير ببطء بين دروب مظلمة متربة وضيقة، مباني متراصة وأبواب صدئة موصدة او مفتوحة على المجهول، زقاق طويل ضيق وملتو ...تضيق معه حركة الرجلين المثقلتين بحمل السنين ووهن الساقين...اسير كمن يريد أن يتخلص من ضيق شديد...ان يخرج من قعر زجاجة.... ويتنفس الصعداء...تابعت السير بين الازقة المحدودبة بالحفر والاخاديد التي تلفظ مياها عادمة نثنة...امشي وانا العن خطواتي التي قادتني إلى هذا المكان...واتاسف لحال أقوام يعيشون داخل هذا الركام كالجرذان بدون كرامة ولا حقوق الإنسان....اكوام ملقاة على حوافي المكان واجساد بشرية منثورة على الرصيف وأمام الأبواب وممدة على الأرض والاتربة والغبار...ومنهم من يحمل اثقالا او يجر عربة او من يبيع المتلاشيات او الخضر ...عالم مليئ بالمتناقضات وصانعو العاهات....زيطا في رواية نجيب محفوظ وباقي الروايات...
وانا اتابع السير لاح إلى ناظري بريق من فضاء مفتوح اطل كنور مصباح ينير طريقي إلى منعطف جديد ...يفتح نحو آفاق جديدة ورحبة تتسع لكل مشاء جوال يتسكع كالمختل بين الدروب والأفاق والأحوال...وينتقل من مكان إلى مكان ومن حال إلى حال.
واخيرا لفظني الزقاق كما يلفظ بقايا النفايات والازبال...بزقاق بحي من احياء مدينة تمارة...واسم المدينة يحيل إلى دلالة تمارة عند المغاربة البسطاء .واستنشقت هواء نقيا صافيا عندما ابتعدت عن المكان ...وتحسست روحي تنتعش من جديد ...ونفسي يرتد الي وتعود الي حويتي التي ساعدتني على أن أتابع المسار.
وانا امشي تذكرت كيف يتنقل الإنسان من مكان إلى مكان بفضل حركة المشي التي طورت لديه إمكانيات ومهارات عضلية بعدما كان كان طفلا يحبو ....وتعثر عدة مرات ...ليستوي في نهاية الأمر واقفا يمشي مستقيما على اثنين...ومن تم أصبح الإنسان مشاء...واصبحت كذلك من المشائين (وهنا لا اقصد مشائي فلسفة ارسطو، اي الفلسفة المشائية)، بل أعني الإنسان الذي يمشي، والمشي خاصية الإنسان وباقي الكائنات الأخرى التي لها قوائم.
ولدت مشاء واحب المشي كثيرا وامارس المشي كرياضة وما زلت امشي.
وانا امشي واتأمل ما حولي اتسع مجال نظري كما اتسع الافق المفتوح على فضاءات مترعة رحبة، شوارع جميلة ونظيفة وممرات وطرق مرصعة بالبياض والالوان الزاهية بحي الرياض بالرباط مدينة الانوار، بنايات فاخرة باذخة وعمارات شاهقات شفافة بالوان الزجاج البلوري واقامات فارهة بالوان زاهية وأبواب مرصعة ومزركشة بالوان الطيف، مجمع إداري ضخم بأشكال هندسية رائعة، إدارة الجمارك، بنك المغرب، محكمة الإستئناف، إتصالات المغرب، وأسواق ممتازة، ومقرات لشركات عالمية ، فضاء تكسوه الخضرة من كل مكان ....، الحزام الأخضر الممتد من الهرهورة، ومن الرباط، مساحات خضراء تزين حوافي الطرقات، وبين الإقامات والادارات وأشجار خضراء باسقة تسمى بها شوارع الرياض كشارع العرعار وشارع النخيل، احياء راقية واقامات فارهة ملاذا للمحظوظين وخدام الدولة والمتنفذين يرفلون في حياة النعيم ويعيشون حياة البذخ والترف، ينعمون بخيرات البلاد ورغد العيش، يتكلمون لغتهم الخاصة ويرتادون الأماكن الخاصة بهم كالاسواق الممتازة ويقتانون الماركات العالمية والسيارات الفارهة ويعيشون في اقامات فاخرة وواسعة ولا يعرفون للحاجة او الخصاصة معنى ولا يعرفون الازدحام او الهرج او المرج او الفوضى او الضوضاء او تلوث الجو او السمع ...
وانا امشي بين هذه الشوارع الطويلة والجميلة واتأمل أشكال البنايات والهندسة المعمارية الراقية منبهرا بهذا الجمال الاخاذ.
وانا أتساءل مع نفسي عن رحابة وشساعة هذا المجال والفضاء المفتوح وجماله وترف اهله . وعن ضيق المكان في الدروب الضيقة المظلمة وصعوبة العيش فيها.
وشتان بين من يعيش في حي الرياض الرباط الانوار وهوامش الذل والعار بالدوار

وجه مسافر: (م الفكاك)

اصدارات:

صدر للكاتب محمد الوهابي باكورة ابداعه الاول وهي مجموعة قصص (للبغلة لهجتها ايضا ...) .ولإشارة فإن صاحب الاصدار فلاح .

ان تجد فلاحا مبدعا لازال نادرا في مجتمعنا. وقد لقيت المجموعة استحسانا وتشجيعا اثناء توقيعها.

بين السادية والمازوشية

نور الدين موعابيد

لست محتفيا في هذه السطور العجلى بأن أزج بقلمي محاولا نبش أركيلوجيا المفهومين، بقدرما يعنيني رصد بعض تجلياتهما المجتمعية.. فأما السادية فمرتعها الخصب بامتياز الأنظمة السياسية المستبدة؛ إذ تتلذذ بتعذيب الشعوب، مجربة ما طاب لها من آليات واستراتيجيات موغلة في الإجهاز على إنسانية الإنسان. وهي لا تدخر جهدا تتوهم أنه يحقق لها تأبيد الاستبداد، ودوام الاستعباد، بل إنها تبتغي تدجين حتى أولئك المعدودين على «المعارضة» السياسية والنقابية، مع استثناءات قليلة تقاوم ولا تساوم.. هكذا تستعدي السماء وتستقوي بالأرض، في الداخل والخارج، فتعبئ مختلف تمظهرات السلطة، ولو كانت سلطة رمزية pouvoir symboli- que ، هذه التي نظّر لها Pierre Bour- dieu. وإذا كان هذا دأبها فإن الأدهى هو أن ينبطح المواطن المحبط، المقهور، المقموع فيسترضي سياسة النظام غير الديمقراطيّ، متاجرا في التيئيس، مستمرئا مازوشيته، ومن ثمة يطبّع، ويدعو إلى التطبيع مع سادية النظام، فيغدو معطلا (اسم فاعل) قدرته، وقدرة غيره، على التنوير والتغيير بسالبيةNégativité تفقده الفعل، وتدمجه في الشلل، وتوقعه في الخطل (الطاء قبل اللام) والزلل التاريخيْن، اللذين يئدان القراءات الناقدة، المتعددة. ويُعدمان الحجاج والاحتجاج. وكأن هؤلاء المهللين، المكبرين يعيشون في أرقى العوالم الممكنة. والظاهر أن كثيرا منهم لا يعرف، أو لا يريد أن يعرف، عدوّه الطبقيّ. !!
يمكن أن يقودنا الاستنتاج، مهما كان مبكرا، إلى تأكيد أن المفاهيم الرحّالة حين تهجّر من حقلها الأم تعرف التهذيب والتعديل باعتراف Marx. وواضح أن الأدباء هم أساتذة محللي النفس، كما أكد ذلك Freud نفسه ، وهو يستلهم مسرح سوفوكليس اليونانيّ، مستندا إلى عقدة أوديب، التي اعتبرها جورج طرابيشيّ «بنية التحليل النفسيّ الفرويديّ، التحتية.» وقل، هنا، القول نفسه بالنسبة إلى مفهوم السادية المستوحى من الروائيّ، الفرنسيّ Marquis de Sade. أدرك أنني جازفت حين انتزعت المفهومين السابقين من حقلهما الجنسيّ، واستعرتهما استعارة سوسيو سياسية. ولعلك تبينت، أيها القارئ اللبيب، أن الأدب الحقيقيّ شقيق الفلسفة الحقيقية، وكلاهما متخم بالقيم الكونية من أعلى الرأس إلى أخمص القدم.. بينما الأدب «البرجعاجيّ» والفلسفة الطوباوية لا محل لهما من إعراب كاتب هذه السطور.. فإن وُفقت كان ذلك قشدة ما أتطلع إليه، وإن أخفقت فإن أقلاما أخرى قد تستدرك فتقوّم الهنات، وتقدم قوة (قوى) اقتراحية بديلة قمينة بالتجاوز والتخطي، بما أن المعارف نسبية، يؤطرها الإنصات البيداغوجيّ.

فبراير 2024.

عبد الغني القباج:

أرى عولمة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة كقطب مهيمن عالمياً بدأت صيرورة انهياره

تقديم

تستضيف الجريدة الرفيق عبد الغني القباج لتحاوره في موضوع الوضع على الصعيد الدولي بعلاقة بمسالة تعدد القطبية والرفيق عبد الغني هو من أطر الحركة الماركسية اللينينية وعضو سابق في منظمة 23 مارس ومعتقل سياسي سابق له العديد من الاسهامات النظرية والسياسية اخرها كتابه المهم « حركة 20 فبراير اليسار الراديكالي واوهام الديمقراطية في المغرب...» نعتز بالعلاقة الرفاقية مع الرفيق عبد العني القباج والذي هو مساهم بكتاباته في اعلامنا المركزي ومنه الجريدة ومساهم نشيط في ندواتنا الداخلية او مع التنظيمات التقدمية. نشكره على تلبية الدعوة ونتمنى له الصحة والعافية والمزيد من العطاء من أجل دعم المشروع التاريخي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربي.

■ بعد الحرب الباردة، والعالم الأحادي القطب الذي تقوده الولايات المتحدة وحلف الناتو والقيم الليبرالية، أصبح الحديث اليوم عن «ميلاد تقاطب عالمي جديد»، ماذا تعني لكم هذه المقولة وما هي مظاهر هذا العالم الجديد؟

● العالم يمر بمرحلة تحولات واضطرابات كبيرة وجديدة في تاريخ البشرية، وهي مرحلة تؤشر على إعادة ترتيب الوضع العالمي. وضع حلل بنياته الأساسية وانتقده راديكاليا ماركس وكشف طبيعة تناقضات الرأسمالية التي من الداخل وتدفعها إلى تحويل نفسها باستمرار. تساعد هذه التناقضات في تفسير سبب كون الرأسمالية نمط إنتاج في أزمة دائمة.

فالوضع الاقتصادي عالميا لازال يعاني تضخما هائلا في بلدان العالم الرأسمالي المتقدم، خصوصا في الاقتصاد الأمريكي والأوروبي نتيجة مضاعفات أزمة الرأسمالية (2007–2009) وحدّة تناقضات الصراع الطبقي داخلها وارتفاع حدّة المنافسة بين الدول الرأسمالية على حصص في السوق العالمية. وبالمقابل استمر الاقتصاد الصيني مستقرا في تطوره ونموه، في حين أن اقتصاد روسيا الناهض بدأ يتوسع بحثا عن أسواق في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. دول الغرب الرأسمالية (أمريكا وأوروبا الغربية) لم تستطع تجاوز أزمة 2007–2009 الاقتصادية وبلورة حلول مرحلية لتداعيات الأزمة.

ويشكل الاقتصاد الصيني واقتحامه للسوق الأمريكي والأوروبي وتوسع النفوذ السياسي والعسكري الروسي في الشرق العربي تحديا جديدا لمصالح أمريكا والاتحاد الأوروبي، التي حاولت بلورة خطة محاصرة روسيا.

هذا الوضع فجر التناقضات بين الغرب الرأسمالي وروسيا في الساحة الأوكرانية، بالنظر لكون السياسات النقدية لتجاوز، ولو ظرفيا، هذه الأزمة الاقتصادية لم تعد تنفع. لتستمر أزمة الاقتصاد تستفحل مع تضخم الديون في العالم وارتفاع حدّة الصراع الطبقي في أغلب دول الرأسمالية المتقدمة نتيجة تشبع السوق (saturation du Marché international) وتضخم اقتصاد الخدمات والريع، وإفلاس الديمقراطية الليبرالية.

لذلك لجأت أمريكا وأوروبا إلى سياسة خلق بؤر توترات إقليمية وتأجيج صراعات (اليمن، السودان، أوكرانيا، فلسطين، تايوان...). في مرحلة بدأت الإمبريالية الأمريكية والأوروبية الغربية تفقد هيمنتها على العالم مع توسع النفوذ والمصالح الاقتصادية للصين في العالم وتدخل القوة العسكرية الروسية في سوريا (سبتمبر 2015) وجورجيا (2008) وليبيا (2016). اليوم تُحرض الامبريالية الأمريكية والأوروبية الغربية وتُسلح أوكرانيا للاستمرار في العداء والحرب مع روسيا، كما تسلح وتساند الكيان الصهيوني لتصفية قضية تحرر الشعب الفلسطيني.

وكشفت هذه الصراعات أن الأنظمة الرأسمالية الامبريالية لا تتوفر لديها رؤية وإجراءات لحل أزمتها، بل لا تستطيع حتى توقع حدوثها كما حدث مع أزمة 2007– 2009، وبالتالي تلجأ هذه الأنظمة إلى تفجير بؤر التوتر والنزاعات الحدودية في عالم يشهد تحولات مناهضة للهيمنة الاقتصادية وللجيو–سياسية.

وباستمرار الدول الرأسمالية في تحاليل مغلوطة للأزمة لا يمكن الوصول إلى حلها وتجاوزها. وبالتالي لا يمكن فهم وتحليل سديد للوضع العالمي وأزمته دون إعمال الديالكتيك المادي والمادية التاريخية لتحليل تناقضاتها، ولا يمكن فهم أن الأزمة العالمية الحالية هي استمرار للأزمات الرأسمالية الكبرى السابقة: الانكماش الاقتصادي الكبير (1873–1896) ، والكساد الكبير (1929–1939) ، والركود الكبير (2007–2009).

لذلك فاجأت أزمة 2007–2009 الاقتصاديين البرجوازيين اليائسين. ومن أجل منع حدوث انهيار كما جرى مع أزمة 1929، حقنت الدولة الأمريكية ودول الرأسمالية الأوربية المتقدمة مئات ملايير الدولارات من المال العام لإنقاذ البنوك المنهارة لتجاوز الأزمة التي كانت لها عواقب اجتماعية كارثية وغير متوقعة. لكن حقن النظام الاقتصادي الرأسمالي بذلك الكم الهائل من رأس المال الوهمي أدى إلى التضخم وانهيار عام في الطلب واستهلاك الأسر وفي استثمارات الشركات وفي الإنفاق الحكومي وانخفاض الأجور وارتفاع معدلات البطالة ، وانخفاض تحفيز الاقتراض.

ولفهم واقع العولمة اليوم، لابد من استحضار تناقضات الرأسمالية التي تعيق التطور الطبيعي لقوى الإنتاج المتمثلة في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتقلص السوق الوطنية.

وقد حلل البيان الشيوعي، منذ أكثر من 176 عاما، الهيمنة الساحقة للسوق العالمية.

هذه الآن هي أهم ميزة في العصر الحديث. وتاريخيا، كارل ماركس هو أول مفكر عالمي ربط تحليلاته الاقتصادية والفلسفية ديالكتيكيا باستمرار بالواقع الملموس للصراع الطبقي عالميا وبروحه، رغم أنه اعتبر عولمة الرأسمالية لها دور تقدمي سينتبه إلى ثورات الشعب الهندي وانتقد بشدة القمع الاستعماري الإنجليزي خصوصا في الهند.

فالعولمة لم تقض على تناقضات الرأسمالية، ولم تعمل سوى على إعادة إنتاجها على نطاق أوسع. ومن الواضح الآن أن هذا قد وصل إلى حدوده.

سيحدث سنة 2009 تشكيل مجموعة «بريكس» (BRICS) المكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وتشكل هذه المجموعة تحديا سياسيا واقتصاديا لأمريكا والغرب الرأسمالي لأنها تطرح تجاوز القطب الأحادي الأمريكي وطموحاتها لنظام عالمي جديد وتوسيعها في يناير 2024. والتحقت مصر والإمارات وإثيوبيا وإيران بمجوعة «بريكس».

تنتقد مجموعة «بريكس» المؤسسات المالية الدولية، وأنشأت بنكاً للتنمية لمواجهة صندوق النقد الدولي، وتسعى إلى الحد من هيمنة الدولار. ومع ذلك، فإن الخلافات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية بين الأعضاء، ولاسيما الصين والهند، تشكل تحديات داخل هذه المجموعة.

■ عندما يقول بايدن في إحدى تصريحاته حول الحرب في أوكرانيا ما معناه «الاقتراب من حرب عالمية ثالثة»، ما هي الرهانات المطروحة في هذه الحرب وكيف تحيلنا على سؤال «ميلاد تقاطب عالمي جديد»؟

● لا يهم من يحاول الوقوف في طريقنا أو (...) لخلق تهديدات لبلدنا ولشعبنا، يجب أن يعرفوا أن روسيا سترد على الفور، وستكون العواقب مثل التي لم تراها في التاريخ بأكمله. إضافة إلى مستوى تأهب القوات النووية الروسية» .

بهذا التصور واجه فلاديمير بوتين وقاحة الغرب الرأسمالي بقيادة أمريكا التي لا تتورع في ممارسة سياسة إخضاع وابتزاز دول العالم لمصالحها المالية والاقتصادية والسياسية.

أما وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف فقد صرح في عام 2018 أن التصور النووي الروسي يفترض «إمكانية استخدام الأسلحة النووية وفق سيناريوهين دفاعيين: الرد على أي عدوان يستعمل الأسلحة النووية أو أي سلاح دمار شامل ضد روسيا وضد حلفائها، والرد على العدوان غير النووي، ولكن فقط إذا تم تهديد وجود روسيا».

في حين صرح الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن أنه يفترض تصعيدا محتملا إلى أقصى الحدود إذا امتد الهجوم الروسي إلى أراضي أحد أعضاء منظمة «حلف شمال الأطلسي» (الناتو). ويجسد خطاب ج. بايدن حذراً أمريكيا وهو يشير إلى كلمات فلاديمير بوتين في 24 فبراير 2022: («لا يهم من يحاول الوقوف في طريقنا، أو يهدد بلدنا وشعبنا، يجب أن يعرفوا أن روسيا سترد على الفور، وستكون العواقب مثل التي لم تَرَى في التاريخ بأكمله. إضافة إلى مستوى تأهب القوات النووية الروسية»).

وباستحضار تاريخ توتر العلاقات الروسية الأمريكية، حدث مثل هذا الوضع المفتوح على احتمال «حرب» تصنعها الدول الرأسمالية المتقدمة وتسميها «حرباً عالمية»، خلال أزمة إرسال صواريخ سوفياتية بعيدة المدى لدولة كوبا الاشتراكية في أكتوبر 1962، حينها قال دجون كنيدي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أمام (اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي) أنه: «أولا ، اسمحوا لي أن أحدد وجهة نظري وطبيعة المشكلة... أولا ، علينا أن نسأل أنفسنا لماذا تصرف الروس بهذه الطريقة؟». وبالتالي ترك كنيدي مخرجا لنيكيتا خروتشوف من «أزمة الصواريخ السوفياتية» لكوبا، مستحضراً الحصار الاقتصادي والإنساني الذي فرضته أمريكا على دولة كوبا الاشتراكية، مع أن جل مستشاريه كانوا يرجحون الدخول في حرب قد تتطور إلى حرب نووية.

الرئيس فلاديمير بوتين أشار إلى احتمال اللجوء إلى أسلحة نووية لتحقيق أهدافه، بدءًا باستخدام سلاح نووي تكتيكي في حال تدخل أمريكا وأوروبا الغربية عسكريا لتهديد وجود روسيا. فالروس لديهم حوالي ألفي صاروخ برؤوس نووية بعيدة المدى. كما ألمح بوتين إلى أنه على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية لتحقيق أهدافه. لكن بايدن قال «إننا لن نستخدم أسلحتنا النووية».

وهذا ما يجعلنا نعتقد أن الأسلحة النووية إلى حد الآن لا زالت تستخدم لردع العدو وإظهار القوة وإبراز النفوذ السياسي عالميا. ويظهر ذلك في موقف إدارة بايدن حين رفضت دعوات مختلفة في الولايات المتحدة لإنشاء «منطقة حظر جوي» فوق كل أو جزء من أوكرانيا. وهذا يعني عمليا إسقاط الطائرات الروسية. لأن هذا الإجراء حسب الرئيس الأمريكي: سيؤدي إلى «حرب عالمية ثالثة». (Nina Tannenwald، « “Limited” tactical nuclear weapons would be catastrophic »، Scientific American، New York، 10 mars 2022).

فاستخدام السلاح نووي، وحتى «السلاح التكتيكي» منه يعني احتمال بداية تدمير مطلق للحياة فوق الأرض.

في أوروبا يسود وعي المجتمعات والشعوب بأخطار دخول أوروبا حرباً شاملة ضد روسيا والتي قد تتحول إلى حرب نووية. الرئيس الفرنسي إ.ماكرون دعى إلى إمكانية تدخل عسكري ضد ف.بوتين وروسيا في فبراير 2023، متجاهلا موقف فرنسا التي يرفض دائما اعتبار الأسلحة النووية سلاحا في المعركة، وغير واع باحتمال تحول الحرب ضد روسيا إلى حرب نووية تكتيكية، لأن روسيا ترفض مطلقا السياسة والاستراتيجية التوسعية لحلف الشمال الأطلسي «الناتو في أوروبا الشرقية)، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي»، لأن هذا التوسع خصوصا في أوروبا وآسيا يشكل تهديدا للوجود الروسي.

■ هل هذا العالم الجديد الذي هو قيد التشكل يحمل بالفعل جديداً، في نظركم، وعلى أي مستويات؟

● أرى عولمة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة كقطب مهيمن عالمياً بدأت صيرورة انهياره. هناك مؤشرات بدأت تتجلى تتمثل في معارضة هيمنة هذا القطب اقتصاديا وسياسيا مع ظهور تيارات وطنية وشعبوية وقومية ويسارية صاعدة في أوروبا وإفريقيا ضد السياسة الأمريكية والأوروبية الغربية. إضافة إلى النهوض الاقتصادي الصيني وتوسعه في إفريقيا وآسيا وإمريكا الجنوبية وحتى في أوروبا وأمريكا، إضافة إلى تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا، إذ اتضح أن أغلب الدول الإفريقية والدول الآسيوية امتنعوا عن التصويت لقرار إدانة التدخل العسكري الروسي.

ولم تنجح سياسة العقوبات الأمريكية الأوروبية والحصار السياسي والاقتصادي ضد روسيا ولا الدعم العسكري والمالي لنظام زيلنسكي في تحقيق انهيار الاقتصاد الروسي وإسقاط فلاديمير بوتين. وإعادة انتخاب ف.بوتين مؤخرا يؤكد فشل أمريكا والغرب الأوروبي في القضاء على سياسة بوتين وقوة روسيا عالميا. واتضح أن المتضرر من هذه السياسة هي دول أوروبا التي كانت لها علاقات اقتصادية مع روسيا واعتماد اقتصادها على استيراد الغاز الروسي ولوازم الكميوترات.

ورغم أن الصين لها مصالح اقتصادية ومالية كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنها شكلت مجموعة الـ«بريكس» مع روسيا والهند والبرازيل وإفريقيا الجنوبية. يمثل الأعضاء المؤسسون لآلية تعاون بريكس 42٪ من سكان العالم و30٪ من أراضي العالم و25 %من اقتصاد العالم. ويؤكد الرئيس الصيني شي جين بينغ «أننا نجتمع في وقت دخل فيه العالم فترة جديدة من الاضطراب والتحول، تتميز بزيادة عوامل عدم اليقين وعدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ».

هذه التطورات توضح أن العولمة الرأسمالية والقطبية الأحادية التي فرضتها أمريكا بتدخلها العسكري في يوغوسلافيا والعراق والصومال وأفغانستان وسوريا وليبيا بدأت تنهار بوتيرة متسارعة.

العالم إلى أين؟

الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها السياسي والاقتصادي عالمياً أفرز بداية تشكل قطبين، قطب الولايات المتحدة وحلفائها وقطب الصين/روسيا وحلفائهما.

وقد كان من نتائج سياسة أمريكا التي ورطت دول الاتحاد الأوروبي في موقف عدائي تجاه روسيا، تقوية تيار سياسي قوي في ثمانية دول تقترح الخروج من الاتحاد الأوروبي (هولاندا، بولونيا، السويد، الدنمارك، التشيك، فنلندا، هنغاريا، فرنسا)، انضاف إلى ذلك مساندة تاريخية لجماهير شعوب العالم للشعب الفلسطيني ضد سياسة وجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي التي يمارسها الكيان الصهيوني بدعم أمريكا ضد مقاومة الشعب الفلسطيني.

ويظهر أن أمريكا رغم قوتها الاقتصادية واستمرار الدولار مهيمناً على مالية واقتصاد العالم، بدأت تفقد أسس هيمنتها.

ومع الحرب الروسية الأوكرانية ويقظة الضمير الإنساني لشعوب العالم التي تدعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ضد جرائم الكيان الصهيوني، تنطرح أسئلة: هل يتجه العالم نحو قطبية ثنائية أو قطبية متعددة؟ هل ستشكل مجموعة «بريكس» قطبا اقتصاديا وسياسيا لإحداث توازن عالمي يضع نهاية للهيمنة الأمريكية الأوروبية الغربية.

إن مستقبل تاريخ الإنسانية وصراع الشعوب وقواه الثورية ضد العولمة الامبريالية هما الكفيلان بالإجابة ...

وأختم بما كتبه جون بيلامي فوستر في مجلة Monthly Review «أنه لا يوجد أمامنا سوى خيارين: الاشتراكية أو الإبادة، حيث وصلت الرأسمالية إلى طريق مسدود»... وكتب سمير أمين أن «الرأسمالية أصبحت بالية» لأنها تعاني من أزمة بنيوية...لا يمكن للنظام الخروج من الركود.

«اخرجوا القتلة من أرضنا»..

شيوعيو اليونان يجبرون قطارا يحمل دبابات أمريكية على العودة

قام أعضاء الحزب الشيوعي اليوناني (KKE) وشبابه الشيوعي (KNE) في مدينة ألكسندروبوليس الشمالية بمنع وإيقاف قطار يحمل معدات عسكرية تابعة للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) .

وكما أفاد الموقع الإخباري للحزب الشيوعي اليوناني gr.902 : قام أعضاء الحزب الشيوعي اليوناني KKE والشبيبة الشيوعية اليونانية بإغلاق خط السكة الحديد من خلال البقاء بثبات أمام القطار مع لافتة وأعلام مما أجبر القطار على التوقف. بالإضافة إلى ذلك، قام المتظاهرون برش الطلاء على المعدات وكتبوا عليها عبارة «القتلة يعودون إلى بيوتهم»...

وطالبوا بوقف فوري لتحويل ألكسندروبوليس إلى قاعدة عسكرية واسعة النطاق لحلف شمال الأطلس.

كان نشاط الشيوعيين ناجحا واضطرت المعدات العسكرية إلى العودة.

واشار الموقع إلى أنه ليست هذه

هي المرة الأولى التي يقوم فيها أعضاء الحزب الشيوعي اليوناني والشبيبة الشيوعية في ألكسندروبوليس بذلك مع قوات الولايات المتحدة والناتو. قبل

عامين، في أبريل 2022، منعت قافلة قطار تحمل معدات عسكرية ومركبات قتالية إلى أوكرانيا.

وذكر الموقع، أن المتظاهرين رددوا هتافات وشعارات وطنية مثل «عندما لا ينحني الشعب، حتى القطارات تعود إلى الوراء»، وطالبوا بوقف مشاركة اليونان في حروب الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

وأعلن الشيوعيون أن ألكسندروبوليس هو ميناء للشعوب، وأدانوا تحويل المدينة إلى قاعدة ضخمة لحلف الناتو.

مرة أخرى، بهذا العمل الرمزي، ولكن الشجاع أيضا، أرسلت منظمات الحزب الشيوعي اليوناني والشبيبة الشيوعية اليونانية رسالة تدين الحرب الإمبريالية في أوكرانيا وتورط بلادنا فيها، مما يؤدي إلى تصعيد الخطر الذي يتعرض له الشعب ويقلب ميناء شمال اليونان إلى منصة انطلاق ضد الشعوب.

في مفهومي الإمبريالية والغرب الاستعماري

الإمبريالية مصطلح إنجليزي الأصل ومفهوم اقتصادي، وقد تطور تاريخيا تم اكتسب حمولة سياسية وإديولوجية؛ وهو يستعمل كذلك في الأدبيات السياسية لإعطاء مضمون محدد وعلمي للتوصيف، كأن يتم نعت إقتصاد ما بأنه اقتصاد إمبريالي، أو سياسة ما بأنها سياسة إمبريالية، أو إديولوجية ما بأنها إديولوجية إمبريالية؛ ومن ثمة فإن أمثال هذه التوصيفات لم تكن يوما اعتباطية، وإنما توصيفات ذات السند المنطقي والعلمي.

كذلك يستعمل مصطلح الإمبريالية لوصف السياسات التوسعية التي تتبعها الدول لمد سيطرتها خارج حدودها، سواء عبر القوة العسكرية أو السيطرة الاقتصادية أو التحكم السياسي أو الهيمنة الثقافية والإيديولوجية؛ كما يستعمل كذلك هذا المصطلح لوصف شكل الحكم في بلد معين.

وقد تم في البدء استعمال مصطلح الإمبريالية منذ سبعينات القرن التاسع عشر لوصف الدول الإستعمارية الكبرى وسياساتها التي ترتكز على محاولات تصريف فائض الإنتاج وتوسع البنوك واستثمار الرساميل خارج حدود دول المركز، غير أن ما ميز تلك الفترة (أي نهاية القرن التاسع عشر) بشكل كبير هو المساندة السياسية من طرف الحكومات الغربية (بريطانيا وفرنسا أساسا) لطموحات الرأسماليين الكبار، وترجمة تلك المساندة السياسية عبر التوسع خارج الحدود الوطنية.

وما يجب الانتباه إليه في نظري، هو تبلور وتطور مفهوم الإمبريالية جانبا إلى جنب وبمحاذاة مفهوم الاستعمار الذي يعني السيطرة المباشرة عبر الغزو العسكري والإستيطان؛ بينما تميز عن مفهوم الإستعمار بكون الإمبريالية تسعى بدورها إلى السيطرة على الدول ولكن بشكل غير مباشر ودون إدارة مباشرة ودون تدخل عسكري، بل اعتمادا أساسا على التدخل الاقتصادي والتحكم السياسي والهيمنة الثقافية والإيديولوجية.

ويعد مؤلف لينين «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» الذي كتبه سنة 1916 مرجعا هاما في فهم تطور الرأسمالية ويوضح بشكل علمي كون النزوع نحو الإمبريالية والهيمنة طبيعة هيكلية للرأسمالية. وإلى جانب ذلك عرف مصطلح الإمبريالية استعمالات وتطورات متلاحقة، حيث اعتمد كثيرا في البداية لوصف الدول الاستعمارية وسيطرتها على مناطق شاسعة في إفريقيا وآسيا وأمريكا، واستغلالها ونهبها للموارد الطبيعية لتلك القارات.

ومع بداية ضمور الحركة الاستعمارية المباشرة منذ أواسط القرن العشرين، وحيازة أغلب الدول لاستقلالها السياسي، توارى الاقتصاد الإمبريالي الاستعماري الذي كان مسنودا بالاحتلال العسكري للدول ومتميزا بالاستنزاف المهول للموارد الطبيعية الفلاحية والبحرية والمنجمية للدول المستعمرة دون أدنى مقابل؛ لتحل محله ما تسمى بالإمبريالية الاقتصادية الحديثة، التي تترجمها هيمنة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، التي كسرت ما يسمى بالحدود الوطنية والمحمية من طرف الحكومات والدول العظمى.

مناسبة كتابة هذا الموضوع:

مناسبة كتابة هذا الموضوع، وهي كتابة سريعة سأرجع إلى تدقيقها والتفصيل فيها لاحقا، هو ما لاحظته لدى بعض الأصدقاء والمناضلين من حرص على استعمال مصطلح «الغرب الإستعماري» بدل مصطلح «الإمبريالية» و«الدول الإمبريالية»، وهو ش غير دقيق وغير علمي في نظري.

ولنا عودة للموضوع.

الطاهر الدريدي

من وحي الاحداث

درس الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية

التيتي **الحبيب**

هناك من التجارب سيكون من الخطأ الاستراتيجي تجاهلها أو نسيانها. وفي هذا الإطار تشكل الثورة السودانية كتابا مفتوحا أمام كل من يدعي بأنه مهتم أو منشغل بالتغيير الثوري.

من أخطر الأعطاب التي تعاني منها الثورة السودانية موضوعين أساسيين:

الأول، يتعلق بطبيعة الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية القائمة بالسودان وفي هذا الإطار يوضح الرفيق فتحي فضل الناطق الرسمي باسم الحزب الشيوعي السوداني لما وضعت عليه جريدة صوت الشعب السؤال التالي:

«يعيش السودان من مد بين قيادة الجيش وقوات الدعم السريع. كيف يقرأ حزبكم طبيعة هذا الصراع؟

أجاب الرفيق فتحي فضل بما يلي: «إنّ الصراع الدموي العنيف المتمّثل في اندلاع الحرب بين طرفي اللجنة الأمنية لنظام البشير والإخوان المسلمين، وهو صراع حول السلطة وثروات البلاد، هو صراع مؤجل منذ الانتصار المحدود الذي حقّقه شعبنا عبر إزاحة رأس النظام وفرض تراجع قيادات الإخوان إلى الصفوف الخلفية.

إن التحالف الذي قاد حركة الجماهير بتاريخ سبتمبر 2018 و2019 سواء عبر قوى الحرية والتغيير أو تجمع المهنيين حمل في داخله تناقضا مهما بين الثوريين والإصلاحيين على غرار المؤتمر الصلحي وقيادات حزب الأمة وهناك أطراف سياسية وعسكرية خاصة من الحركات المسّلحة ارتبطت بأطراف رجعية دولتي الإمارات ومصر، وإضافة إلى ذلك فقد لعب مندوبو الاتحاد الإفريقي دور الوسيط من أجل الوصول إلى شراكة بين القوى المدنيّة والعسكرية ممّثلا فيّ اللجنة الأمنية التي تضم جنرالات الجيش وقيادات الدعم السريع ورغم أن مواقف قوى الحرية والتغيير، قد اتفق عليها في كل المواثيق التي توصلنا إليها في نهاية سنة 2018 وبداية 2019 كانت واضحة عبر أنّ تكون السلطة كاملة للمدنيّن وتنحي كامل لرموز الإخوان والعسكريين لكن تخاذل بعض قيادات قوى الحرية والتغيير أدى إلى سيطرة القوى العسكرية في السلطة.»

الثاني، يتعلق بالمؤسسة العسكرية التي لم يخترقها بعد التقاطب الاجتماعي وحدوث اصطفافات داخلها لصالح السيرورة الثورية في السودان. وفي هذا الموضوع لم يختلف الوضع كثيرا لموقف المؤسسة العسكرية من الثورة الاجتماعية وبقيت قوة متشبثة بالنظام القديم ومدافعة عن الدولة وهي عمودها الفقري، رغم الانشقاق الحادث وسطها في السودان وهو صراع طرفي نفس القطب الرجعي؛ وفي هذا الإطار لم يرتكب الحزب الشيوعي السوداني خطيئة الانقياد لأحدهما وهو موقف مبدئي سليم.